دعم المنظمات الشعبية من خلال المنح الصغيرة

نماذج عن الملكية المحليّة والابتكار

GIJTR

Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation

حول التحالف الدولي لمواقع الضمير

International Coalition of
SITES of CONSCIENCE

التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC أو التحالف) هو شبكة عالمية لمبادرات المتاحف والمواقع التاريخية والمبادرات الشعبية المكرسة لبناء مستقبل أكثر عدلًا وسلمًا من خلال إشراك المجتمعات في تذكر النضالات من أجل حقوق الإنسان ومعالجة تداعياتها الحديثة. تأسس التحالف عام 1999، ويضم الآن أكثر من 300 عضو من مواقع الضمير في 65 دولة. يدعم التحالف هؤلاء الأعضاء من خلال سبع شبكات إقليمية تحث على التعاون والتبادل الدولي للمعرفة وأفضل الممارسات. المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة هي برنامج رائد للتحالف.

www.sitesofconscience.org

والحقيقة والمصالحة هي برنامج رائد للتحالف.

صورة الغلاف: المشاركون في أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي لعام 2019 يزورون النصب التذكاري للإبادة الجماعية في كيغالي.

حول المنشور

تأسست المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR) من قبل التحالف الدولي لمواقع الضمير، وهي عبارة عن اتحاد من تسع منظمات حول العالم مكرسة لنهج متعددة التخصصات ومتكاملة وشاملة للعدالة الانتقالية. انطلاقًا من روح التعاون، تتم إدارة كل مشروع من مشاريع المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بواسطة عضو اتحاد معين بدعم من أعضاء آخرين. ويعتبر من الأمور المركزية لأعمال المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة هو بناء القدرات ووضع الأساس للمشاركة على مستوى المجتمع المحلي في كل من عمليات العدالة الانتقالية الرسمية والمجتمعية. يسلط هذا المنشور الضوء على عمل المنظمات والنشطاء المحليين الذين تلقوا منحًا صغيرة لتصميم وتنفيذ التدخلات المجتمعية. توفر المنح الفرعية وسيلة حيوية للشركاء المحليين لممارسة المهارات والمعرفة المكتسبة من خلال برمجة المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة مع توفير أساس لتطوير مشاريع طويلة الأجل تتعلق بقول الحقيقة والمصالحة وإحياء الذكرى وتحليل الطب الشرعي ومناصرة الضحايا.

الشكر والتقدير

كتبته وجمعته باروشا نايدو

شكرًا لجميع الشركاء المحليين وشركاء الاتحاد على أفكارهم حول دراسات الحالات.

شكر خاص لكاميلا يانزاجوانو لمساعدتها في الاتصالات وجمع المعلومات.

www.gijtr.org

حول المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة

توجد في جميع أنحاء العالم دعوة متزايدة للعدالة والحقيقة والمصالحة في البلدان التي تلقي فيها موروثات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بظلالها على المراحل الانتقالية من الأنظمة القمعية إلى أشكال الحكم التشاركية والديمقراطية.

ولتلبية هذه الحاجة، أطلق التحالف الدولي لمواقع الضمير (ICSC أو التحالف) المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR) في أغسطس 2014. وتسعى المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، بدعم من مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية، إلى مواجهة التحديات الجديدة في البلدان التي تشهد نزاعًا أو تمر بمرحلة انتقالية والتي تكافح مع موروثات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الحالات المستمرة منها. يقود التحالف المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، والذي يضم ثمانية جهات شريكة تنظيمية أخرى: مبادرة سيادة القانون للرابطة الأمريكية للقانونيين (ABA ROLI)، الولايات المتحدة؛ وآسيا للعدالة والحقوق (AJAR)،

لوحة في موقع قتل في بنغلاديش تحت رعاية متحف حرب التحرير.

إندونيسيا؛ ومركز دراسة العنف والمصالحة (CSVR)، جنوب إفريقيا؛ ومركز التوثيق في كمبوديا (DC-Cam)، كمبوديا؛ ومؤسسة الإجراءات القانونية الواجبة (DPLF)، الولايات المتحدة؛ ومؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا (FAFG)، غواتيمالا؛ ومركز القانون الإنساني (HLC)، صربيا؛ ومجموعة السياسات والقانون الدولي العام (PILPG)، الولايات المتحدة. يستغل التحالف المعرفة والروابط المجتمعية الدائمة لأعضائه الذين يزيد عددهم عن 300 عضو في 65 دولة، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرة أعضاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، لتعزيز وتوسيع نطاق أعمال المبادرة.

يتكون ائتلاف GIJTR من تسع منظمات شريكة هي:

يقوم شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، جنبًا إلى جنب مع أعضاء التحالف، بوضع وتنفيذ مجموعة من أنشطة برامج الاستجابة السريعة وعالية التأثير، باستخدام كل من النهج التصالحية والجزائية للعدالة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تشمل خبرات المنظمات التابعة للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة ما يلي:

- قول الحقيقة والمصالحة وإحياء الذكرى وأشكال أخرى من الذاكرة التاريخية؛
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لأغراض العدالة الانتقالية؛
- تحليل الطب الشرعي والجهود الأخرى المتعلقة بالمفقودين والمختفين؛
- مناصرة الضحايا مثل تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة والدعم النفسي والاجتماعي وأنشطة التخفيف من الصدمات؛
- تقديم المساعدة الفنية إلى نشطاء ومنظمات المجتمع المدني وبناء قدراتهم لتعزيز عمليات العدالة الانتقالية والمشاركة فيها؛
- مبادرات العدالة التعويضية؛
- وضمان العدالة بين الجنسين في كل هذه العمليات.

قادت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة حتى الآن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في العديد من البلدان فيما يتعلق بوضع وتنفيذ مشاريع التوثيق وقول الحقيقة؛ وأجرت تقييمات لقدرات تخليد الذكرى والتوثيق والدعم النفسي والاجتماعي للمنظمات المحلية؛ وقدمت للناجين في آسيا وإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التدريب والدعم والفرص للمشاركة في تصميم وتنفيذ مناهج العدالة الانتقالية المجتمعية. ونظرًا لتنوع الخبرات والمهارات بين شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة وبين أعضاء شبكة التحالف، يوفر البرنامج للبلدان الخارجة من النزاع والبلدان الخارجة من الأنظمة القمعية فرصة فريدة لتلبية احتياجات العدالة الانتقالية في الوقت المناسب، مع تعزيز المشاركة المحلية وبناء القدرات من شركاء المجتمع.• سرد الحقائق وإحياء الذكرى وغيرها من أشكال الذاكرة التاريخية والمصالحة؛

ونظرًا لتنوع الخبرات والمعارف والمهارات داخل الائتلاف وأعضاء شبكة ICSC، تقدم برامج الائتلاف للبلدان الخارجة من النزاعات والبلدان الخارجة من الأنظمة القمعية فرصة فريدة لمعالجة احتياجات العدالة الانتقالية في الوقت المناسب مع تعزيز المشاركة المحلية في الوقت نفسه.

المشاركون في أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي لعام 2019. يزورون النصب التذكاري للإبادة الجماعية في كيغالي.

المحتويات

القسم 1:
مقدمة 8

القسم 2:
دراسات الحالات 22

الفصل 1:
دعم الحقيقة والعدالة والمصالحة في كولومبيا 24

Museo de la Memoria Histórica Tras las Huellas de El Placer:
تمركز قصص المجتمع 25

الفصل 2:
أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي 30

شباب من أجل السلام:
التطلع إلى الماضي لمنع الفظائع في ساحل العاج 31

الفصل 3:
دعم عمليات العدالة الانتقالية في غامبيا 36

تعزيز حقوق المرأة:
عطايا تتحدث مع شباب حول العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي 37

الفصل 4:
أكاديمية العدالة الانتقالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 42

رابطة عائلات قيصر:
تعزيز الثقة بين الأعضاء 44

الفصل 5:
أكاديمية الطب الشرعي 49

استخدام الطب الشرعي متعدد التخصصات في أفغانستان:
الكشف عن مواقع المقابر الجماعية وحمايتها 51

القسم 3:
أفضل الممارسات والدروس المستفادة 56

توصيات للمنظمات التي تقدم منحًا صغيرة 57

توصيات للمنظمات التي تتلقى منحًا صغيرة 62

التأملات النهائية 66

القسم 1: مقدمة

1.1 نهج المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة للعدالة الانتقالية

يعتبر صميم العدالة الانتقالية هو فهم أن موروثات النزاع العنيف والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان ذات مستويات متعددة، وتحمل آثارًا دائمة على حياة الأشخاص وعمل المجتمع. غالبًا ما يتم الاعتراف بالاعتقاد بوجوب معالجة هذه الموروثات، لكن تظل كيف ومتى وأين من الأسئلة الملحة مع استمرار تطور المنحة الدراسية والممارسة في هذا المجال. بدايةً من التطوير المبكر لآليات العدالة الانتقالية الرسمية، بدءًا من محاكمات نورمبرغ التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إلى المراحل الانتقالية السياسية في أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات والثمانينيات، استمرت سيادة القانون والآليات التي ترعاها الدولة مثل لجان الحقيقة والاعتذار الرسمي والتعويضات في الظهور في عمليات العدالة الانتقالية.

في الوقت نفسه، توسعت مفاهيم العدالة الجزائية والتصالحية لتشمل مجموعة من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويعني هذا توسيع برامج عمل العدالة الانتقالية للنظر في مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان وتطوير العمليات اللازمة للتصدي الشامل للأضرار. إن الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي (SGBV) ليست سوى عدد قليل من المجالات التي طالبت بقدر أكبر من الاعتراف بهذا المجال. يوجد ضمن هذا التوسيع للمجال

اعتراف متزايد بأن جهود العدالة الانتقالية واسعة النطاق التي تقع فقط ضمن سياسات الدولة أو اللجان المفوضة أو معاهدات السلام أو العمليات القضائية محدودة في إحداث تغيير أوسع نطاقًا وإشراك مجتمعات بأكملها من فئات السكان المتضررين. في حالات أخرى، تكون جهود العدالة الانتقالية التي تقودها الدول غير ممكنة بسبب الرقابة أو إنكار مظالم الماضي ونقص الإرادة السياسية من قِبل أصحاب السلطة. سلطت هذه الظروف الضوء على ضرورة استمرار العدالة الانتقالية، على الرغم من الإجراءات واسعة النطاق المتخذة أو غير المتخذة من قِبل الدول، وأدت إلى تحول متزايد تجاه العمليات الشعبية التي تقودها المجتمعات.

وفيما يخص اتحاد المنظمات التي تشكل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة (GIJTR)، يجب تصور عمليات العدالة الانتقالية على أنها متعددة التخصصات واستجابات متكاملة موجهة نحو الاحتياجات التي تعبر عنها المجتمعات نفسها. يسترشد هذا الالتزام بنظرية التغيير الخاصة بالمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، التي تركز على الاعتقاد بأن المجتمع المدني المتأصل في السياق لديه القدرة الأكبر على إحداث تغيير إيجابي ومستدام:

> إذا استخدمنا نهجًا شاملًا لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية (CSOs) لدعم الضحايا في مجتمعات النزاعات والفترة التالية للنزاعات، فإن المجموعات المهمشة والأصوات الفردية ستشارك بنشاط وتساهم في تصور وتشكيل ثقافات متماسكة وشاملة تستند إلى سيادة القانون والعدالة والسلام.

تدعم نظرية التغيير هذه ستة أهداف رئيسية تقوم على تعزيز القدرة والتواصل والروابط بين الجهات الفاعلة المحلية. يُنظر إلى الجهات الفاعلة والمنظمات في المجتمع المدني على أنها مهمة لتعزيز قدرة المجتمعات على تناول موروثات انتهاكات حقوق الإنسان من خلال حشد الضحايا والناجين ومساءلة الحكومات عن الإجراءات المتخذة أو غير المتخذة فيما يتعلق بعمليات العدالة الانتقالية. يتطلب هذا الدور الكبير لمنظمات المجتمع المدني تجاوز المفاهيم أحادية الاتجاه الخاصة ببناء القدرات التي تُحدد فيها الفجوات فيما يخص المعرفة والمهارات المراد إرسائها. وبدلًا من ذلك، فإن نهج المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة متعدد التخصصات يستجيب للسياق والاستدامة والقدرات الحالية للجهات الفاعلة المحلية. تُعطى الأولوية لإفساح المجال للممارسين المحليين والجهات الفاعلة الناشئة للمساهمة برؤى وخبرات حول سياقهم، مع التعرض لأدوات العدالة الانتقالية الإصلاحية والجزائية التي يمكن أن تساعد في توسيع نطاق وصولهم إلى المجتمعات المهمشة.

مسابقة "كلنا أقارب" للفن و كتابة المقالة استضافها الشريك المحلي السريلانكي، معهد التنمية الاجتماعية (ISD).

1.2 نموذج المنح الصغيرة

احتل النشطاء ومنظمات المجتمع المدني والمعلمون والشباب والناجون من النزاعات صميم عمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة منذ إنشائها في عام 2014. تلتزم هذه الجهات الفاعلة بتناول المظالم والسعي لتحقيق سلام مستدام لمجتمعاتها، حتى في مواجهة الخطر ومحاولات الإسكات من قِبل أصحاب السلطة. لذلك، تدرك المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة أن نجاح واستدامة أي عملية عدالة انتقالية يعتمد على الجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني المحلية التي تتمتع بفرص للمشاركة الهادفة والانخراط المستمر في التدخلات الرسمية والشعبية. وتسعى المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة من خلال توفير التدريب والدعم إلى تزويد النشطاء ومنظمات المجتمع المدني والمعلمين والشباب والناجين من النزاعات بالمهارات والموارد اللازمة لمواصلة العمل الحيوي في مجتمعاتهم وبلادهم بشكل عام.

في حين أن المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة ليست جهة مقدمة للمنح، إلا أنها تدرك تمامًا الحاجة المستمرة إلى اللامركزية وإعادة تشكيل نماذج التمويل لإدراج منظمات المجتمع المدني الشعبية. ونتيجة لذلك، تركز المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة على تطوير علاقات عمل قوية مع الشركاء المحليين في كل مشروع رائد لكل بلد وتقديم منح صغيرة لمنظمات المجتمع المدني. طُبق نموذج المنح الصغيرة على مستوى مشاريع المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة وهو أمر أساسي لمنهجيتها في تعزيز العمليات الشعبية المملوكة محليًا تجاه العدالة الانتقالية. يكون نموذج المنح الصغيرة، المشتق من نظرية التغيير الشاملة للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، متأصلًا في نظرية التغيير التالية:

> إذا قدمنا دعمًا فنيًا وماليًا للجهات الفاعلة الشعبية في أوساط منظمات المجتمع المدني الناشئة، فعندئذ ستُعزز نهجًا مستدامة ومحددة السياق استنادًا إلى معارفها ومهاراتها التجريبية لتلبية احتياجات العدالة الانتقالية لمجتمعاتها.

تدرك المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة أن تعزيز العمليات التي يقودها المجتمع لتحقيق العدالة الانتقالية ليس بمعزل عن المؤسسات والسياسات التي تقودها الدول. بدلًا من ذلك، هناك اعتراف بأن المحادثات التي تجري في اللقاءات المجتمعية المفتوحة، بين

"موتشيلا لإخبار الحقيقة"، أحد المشاريع الثمانية التي تم تطويرها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية في كولومبيا.

الجيران وعلى الخطوط الجانبية لملاعب كرة القدم لا تقل أهمية عن توقيع معاهدات السلام أو المناقشات البرلمانية. ومع ذلك، غالبًا ما لا تكون العمليات التي يقودها المجتمع محورية لعمليات العدالة الانتقالية الرسمية، مما يستبعد مجتمعات بأكملها من الانخراط في قول الحقيقة والمصالحة والمساءلة. هناك قيود تشغيلية متأصلة بالإضافة إلى أوضاع سياسية، بما فيها الولايات المحدودة للجان وندرة في الموارد والموظفين للوصول إلى المجتمعات المحلية ومنح امتيازات لبعض مجموعات الضحايا على المجموعات الأخرى وانعدام الإرادة السياسية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتعويضات والمساءلة.[1] وفي المقابل، فإن عدم التصالح مع الماضي ينطوي على آثار فورية وطويلة المدى، مع احتمال تجدد دورات العنف وفقدان الأرواح. علاوة على ذلك، فإن العدالة الانتقالية هي عملية طويلة الأمد لا يمكن مواءمتها ببساطة في دورات المانحين، بل تتطلب مشاركة متعددة الأوجه بواسطة آليات مختلفة، بما فيها توثيق الفظائع وإجراء محاكمات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الدعم الشامل للضحايا.[2]

غالبًا ما تواجه السياقات التي تنطوي على عمليات عدالة انتقالية ناشئة دعمًا غير مستدام، يتميز بتوافد الجهات الفاعلة الدولية لفترات قصيرة من الوقت، ومساعدة مقدمة من الجهات المانحة من أجل التدخلات الحكومية فحسب وتركيز منحرف تجاه القضايا الحضرية أو رأس المال السياسي للبلد.[3] وفي الحالات التي يُقدم فيها الدعم للمنظمات المحلية، تُعطى الأفضلية إلى حد كبير لعدد قليل من المنظمات الراسخة التي تركز على الخبرة القانونية. بشكل عام، يمكن أن تؤدي عمليات العدالة الانتقالية إلى مخرجات لمرة واحدة وقصيرة المدى مع القليل من التفكير في العمل الحالي والناشئ لمنظمات المجتمع المدني على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، لم يلاحظ الضحايا والناجون سوى القليل من التغيير، وتُستبعد المنظمات المجتمعية على المستوى القاعدة الشعبية بشكل أكبر من العمليات التي تهدف بذاتها إلى تضمين أصواتهم. من خلال تقييمات المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة المجراة في سياقات مختلفة، بما في ذلك كولومبيا وسريلانكا وغينيا، وجد مرارًا وتكرارًا أن المنظمات الشعبية هي في طليعة زيادة الوعي وحشد الضحايا والدعوة إلى التعويضات. وتم

تعزيز هذه النتيجة بشكل أكبر من قِبل آرثر وياكينثو (2015)، اللذين يفكران في عمليات العدالة الانتقالية في مواجهة الطريق المسدود لاستراتيجيات التمويل والإرادة السياسية:

> نظرًا لأن عمليات العدالة الانتقالية متعددة الأجيال ويمكن أن يتباطأ التقدم المحرز أو يواجه انتكاسات، غالبًا ما يظهر "كلل الجهات المانحة". هناك حالات فيها الجهات المانحة بسحب جميع تمويلات العدالة الانتقالية، المقدمة لكل من الدول والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، عندما تظهر الدول عدم التزامها. ومع ذلك، فهذه هي اللحظة التي يكون فيها عمل المجتمع المدني الأكثر أهمية في كثير من الأحيان لمواصلة الضغط على الدول للوفاء بمسؤولياتها.[4]

تركز المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة على المنظمات الناشئة والحالية على مستوى المجتمع التي تعتبر أساسية لضمان استمرار الجهود المتعلقة بالحقيقة والعدالة والمصالحة لفترة طويلة بعد أن تتوقف اللجنة عن إجراء الأعمال وتنصرف الجهات الفاعلة الدولية، وذلك لكسر الأنماط التقليدية للعمليات الدولية أو التي تقودها الحكومات المجراة لمرة واحدة. تعتبر المنح الصغيرة للمنظمات المحلية ضرورية لدعم عملها المستمر وتزويدها بفرص لدمج المهارات والدروس المستمدة من التدريبات وورش العمل الخاصة بالمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة. توفر المنح الصغيرة للشركاء المحليين التمويل والدعم الفني لتصميم وتنفيذ مشاريع تجريبية لتلبية احتياجات العدالة الانتقالية المحددة في مجتمعاتهم. ويُشجع الشركاء المحليين على الاستفادة من خبراتهم وروابطهم المجتمعية مع دمج وتكييف التدريب الذي يتلقونه من خلال مشاريع المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة أيضًا.

في حين أن كل مشروع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة يكون فريدًا من نوعه في المجال المواضيعي والتركيز الإقليمي والنهج التربوي الخاص به، إلا أن نموذج المنح الصغيرة يتبع بشكل عام عملية قياسية. تبدأ دورة الحصول على منحة صغيرة بمشاركة المنظمات المحلية في مجموعة من ورش العمل والتدريبات تحت قيادة شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة. وقبل ورش العمل، يُطلب من المشاركين التفكير في المشاريع المحتملة التي يعتقدون أنها ضرورية لتناول مظالم الماضي أو النزاعات الناشئة في بلدهم أو مجتمعهم. يجب أن تكون هذه الأفكار منفصلة عن المشاريع الحالية التي ينفذونها ولكن يمكن أن تكون مكملة للأهداف الأوسع لعملهم. من خلال التعاون والتعلم من الأقران، يتبادل المشاركون أفكارهم ويتلقون التعليقات والدعم من شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة لصقل مشاريعهم وتشغيلها. وفي نهاية التدريب، يُطلب من الشركاء المحليين تقديم مقترح مشروع أساسي يحدد المسعى والأهداف والأنشطة المحتملة التي ستُنفذ. يقيّم شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة هذه المقترحات، وبعد ذلك، توزع المنح الصغيرة على

الشركاء المحليين، الذين يُمنحون ما بين أربعة وستة أشهر لتنفيذ المشاريع التي صمموها. وفي نهاية فترة التنفيذ، تقدم المنظمات أو الأفراد الحاصلون على المنح تقارير مالية وسردية توضح بالتفصيل أنشطة المشاريع وتعكس نجاح مشاريعهم والتحديات التي واجهتها.

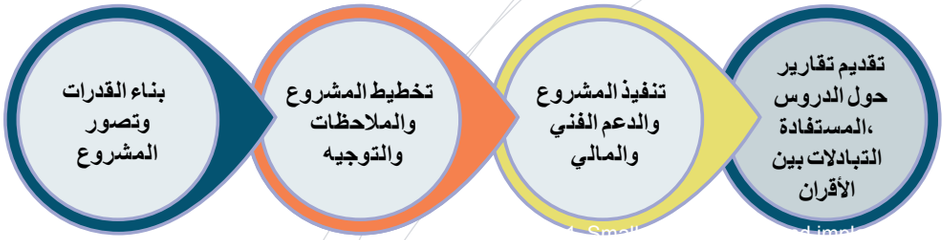

الشكل 1. عملية المنح الصغيرة والتنفيذ

يكون مبلغ التمويل الممنوح لكل منظمة محلية قياسيًا ويُوزع على دفعتين. تُصرف الدفعة الأولى في بداية التنفيذ، ويُقدم المبلغ المتبقي (عادة 20% من إجمالي المنحة) عند إكمال مخرجات المشروع. بالإضافة إلى المكون المالي للمنحة، يحصل الشركاء المحليين على خيار بتلقي التوجيه من شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة طوال عملية التصميم والتنفيذ وما بعد التنفيذ. وكما ذكرنا، تكون المنح الصغيرة مضمنة في ورش العمل والتدريبات الخاصة ببرامج المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، مما يسمح بعقد ورش عمل للتقييم يكون فيها الشركاء المحليون قادرين أيضًا على تقييم مشاريعهم وتبادل الدروس المستفادة. كذلك يُشجع الشركاء المحليين على تصور السبل المحتملة للاستناد إلى المشاريع التجريبية وطرق توسيع نطاق مشاريعهم للمشاركة مع المجتمعات التي لم يتم الوصول إليها بعد.

1.3 رسالة المنظمات الشعبية لإحداث التغيير

حتى الآن، تم تنفيذ أكثر من 150 مشروعًا صغيرًا من خلال منح صغيرة، بإشراك المجتمعات الشعبية في سياقات مختلفة. تُقدم منح صغيرة للمنظمات المحلية تتراوح ما بين 1000 دولار أمريكي و4000 دولار أمريكي، اعتمادًا على النطاق والإطار الزمني المتوقعين للمشاريع الصغيرة بالإضافة إلى الميزانية الإجمالية المتاحة للبرنامج المواضيعي أو الإقليمي. استخدمت المشاريع مجموعة واسعة من الأساليب، بما فيها الحوارات بين الأجيال وتوثيق حقوق الإنسان لأغراض المناصرة، وبناء مهارات الأرشفة والعروض المسرحية وجمع التاريخ الشفوي وتطوير مواقع الويب وصنع الأفلام الوثائقية. يعطي نهج المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في العمل مع الجهات الفاعلة المحلية الأولوية لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والمنظمات التي تشارك بشكل خاص مع الفئات المهمشة والمجتمعات المتنوعة. نتيجة لذلك، تنطوي المشاريع الصغيرة على بعدين مهمين من حيث الأساليب ومدى المشاركة. وفيما يتعلق بأساليب المشاركة، قامت منظمات المجتمع المدني المحلية بتكييف التدريبات المتلقاة المتعلقة بالحوار ورسم مخططات الأجسام والأرشفة وإذكاء الوعي لحشد المجتمعات بشكل فعال وبدء المحادثات حول القضايا السابقة والمستمرة. من خلال العمل مع مجموعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، يتم إنشاء مجموعة متنوعة من المشاريع الصغيرة، حيث تقدم كل جهة فاعلة خبراتها وشبكاتها الاجتماعية ومجالات تركيزها لإرشاد أنواع المشاريع التي تخطط لها.

ثانيًا، تم تنفيذ مشاريع صغيرة في مناطق جغرافية نائية ومع مجموعات غالبًا ما يتم تجاهلها في عمليات العدالة الانتقالية الرسمية. يلعب الشركاء المحليون من خلال امتلاكم القدرة على العمل مع المجتمعات النائية والمهمشة دورًا مزدوجًا يتمثل في إبلاغ التطورات الوطنية المتعلقة بالعدالة الانتقالية وقياس المخاوف والتظلمات التي قد تكون غائبة عن خطط العدالة الانتقالية المشرعة. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن التوقيع على اتفاقية سلام، خلال العديد من النزاعات، مرتبطًا بالضرورة بنهاية النزاع العنيف على أرض الواقع. ومن خلال ربط هذه التفاوتات وفهم طبيعة النزاعات الجارية المتعلقة بالمجتمعات والخاصة

بها على حد سواء، تتمتع منظمات المجتمع المدني المحلية بقدرة أفضل على التعبير عن التعقيدات التي تواجهها على المستوى الشعبي. عند النظر في شبكة العلاقات بين أصعدة الحكومة ومؤسسات الدولة والجهات الفاعلة الدولية والمجتمعات الشعبية، يحتل المجتمع المدني المحلي موقعًا استراتيجيًا في الاتصال عبر المجموعات ونشر المعلومات، والأهم من ذلك، يكون قادرًا على فهم ما يمكن أن يبدأ في فعله لإقامة سلام مستدام.

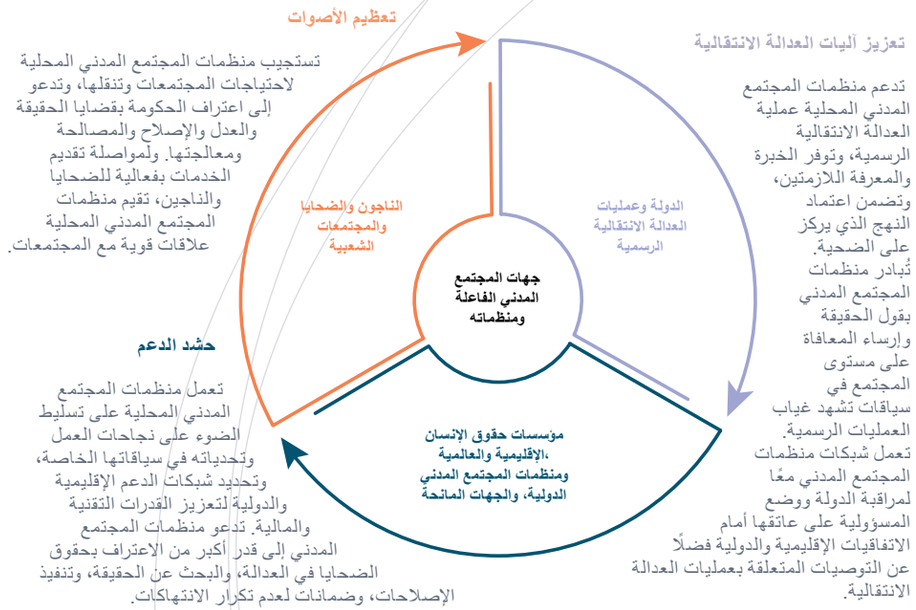

الشكل 2. الدور المتداخل لمنظمات المجتمع المدني المحلية على مختلف الأصعدة

وانطلاقًا من هذا الفهم، تنظر المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة إلى منح المشاريع الصغيرة كوسيلة لدعم المشاريع المبتكرة والخاضعة للقيادة المحلية في سياق منظمات المجتمع المدني الناشئة، حيث تكون العديد من المنظمات والجهات الفاعلة المشاركة حديثة العهد بولاياتها أو توسع نطاقها. مع تحول البلدان إلى الديمقراطية، فإن تهيئة بيئة خصبة لنمو منظمات المجتمع المدني المحلية أمر مهم لإنشاء ثقافة مدنية قوية وفعالة من شأنها أن تساهم في منع عودة ظهور العنف والقمع. ويُعد ضمان منح الجهات الفاعلة المحلية الفرصة لتطوير واختبار التدخلات في سياقاتها من خلال المنح الصغيرة، أمرًا محوريًا في عملية التهيئة هذه. لقد لوحظت النتائج التالية فيما

يتعلق بالجهات الفاعلة والمنظمات المشاركة في نموذج المنح الصغيرة حتى الآن:

- نمو القدرة التنظيمية الداخلية على تصميم المشاريع وتنفيذها،
- والقدرة على الوصول بشكل مستقل إلى المنح الأخرى باستخدام تجربة المنح الصغيرة،
- والعلاقات المحولة أو الجديدة مع المجتمعات والجهات المعنية،
- والتدخلات المجراة في الوقت المناسب في النزاعات المجتمعية الكامنة،
- وإنشاء برامج متابعة وأولويات تنظيمية جديدة.

شارك الشركاء المحليون السابقون والحاليون الأفكار حول النتائج الخاصة بالمشروع بالإضافة إلى النتائج الأوسع لمشاركتهم في برمجة المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة:

لقد استفادت منظمتنا من المنحة الصغيرة من خلال تطوير عملياتنا التشغيلية وقدرتنا على تنفيذ مهام وأهداف المشاريع التي وضعناها. وكنقطة انطلاق جيدة لمشاريعنا، هناك المزيد مما يتعين تنفيذه من حيث إنشاء أجيال من مشاريع إحياء الذكرى لمجتمعنا.

— المنظمة الشعبية في كولومبيا

من خلال مشروع المنحة الصغيرة، طورنا علاقة ثقة مع المجتمعات والضحايا. لذلك تمكنا من استخدام نفس المنهجية لاستشارة الضحايا حول أشكال التعويضات وآليات المصالحة التي ستكون مناسبة لهم والحصول على اقتراحات وتوصيات حول كيفية تعزيز التماسك الاجتماعي والشفاء. وسمح لنا هذا بإجراء مشاريع المتابعة هذه وجمع معلومات جديدة من المجتمعات التي تعتمد نهجًا خاضعًا لقيادة المجتمع.

— المنظمة الشعبية في غامبيا

من خلال العمل مع المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، تمكنا من إثراء منظمات المجتمع المدني المحلية لدينا فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية ودور منظمات المجتمع المدني. واستطعنا تمكين أفراد المجتمع ليصبحوا مواطنين فاعلين. كذلك ساعدت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في تبادل خبرات الناشطين في منظمات المجتمع المدني من البلدان التي تعصف بها النزاعات مع شركائنا المحليين. وساعد هذا منظمات المجتمع المدني لدينا على فهم كيفية المشاركة في وضعنا في مرحلة ما بعد النزاع لتعزيز العدالة والديمقراطية والحوكمة والمساءلة والمساواة.

— المنظمة الشعبية في سريلانكا

توفر المنح الصغيرة بالتالي وسيلة لضمان قدرة الجهات الفاعلة المحلية على النمو فيما يتعلق بولاياتها وقدرتها على تجربة طرق بديلة لإنشاء تغيير مجتمعي وهيكلي إيجابي وجعله مستدامًا. في الوقت نفسه، يمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية الناشئة والجديدة تنمية المهارات واكتساب خبرة أكبر في عمليات المنح، من خلال متطلبات المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة سهلة الإدارة والمباشرة فيما يخص المقترحات وتقديم التقارير النهائية. تُقدم للحاصلين على المنح الصغيرة ملاحظات بناءة لتحسين أفكار المشاريع وتوسيع نطاق النجاحات والدروس المستفادة خلال عملية تقديم التقارير النهائية. والأهم من ذلك، تعطي المنح الصغيرة الأولوية لقدرة المنظمات المحلية على الاستجابة بفعالية للديناميكيات المتطورة على أرض الواقع، والتي غالبًا ما تفشل الجهات الفاعلة الدولية الخارجية في فهمها.

ورشة عمل حول توثيق و أرشيف منظمات المجتمع المدني في بوغوتا ، كولومبيا.

4 نظرة عامة على مجموعة الأدوات

تنقسم مجموعة الأدوات هذه إلى أربع دراسات حالة رئيسية لمشروعات المنح الصغيرة وقسم أخير يوضح الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لتنفيذ نموذج المنح الصغيرة. توفر كل دراسة حالة أيضًا نظرة عامة على البرنامج الرئيسي للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة الذي استندت إليه وورش العمل والتدريبات التي تكمل أفكار مشاريع المشاركين. تستكشف دراسة الحالة الأولى عمل مشروع يديره المجتمع المحلي في إل بلاسير في كولومبيا، مصمم لإعادة تنشيط متحف مجتمعي حالي كموقع لإحياء الذكرى وإقامة الحوارات. تسلط دراسة الحالة الثانية الضوء على عمل شباب من كوت ديفوار ملتزمين بالعمل مع زملائهم من الشباب فيما يخص منع الفظائع والاعتراف بانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. وبالبقاء في القارة الأفريقية، تقدم منظمة المجتمع المدني الغامبية Women in Liberation and Leadership نهجًا مبتكرًا لإشراك الشباب في المناقشات حول العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي (SGBV). أخيرًا، تبحث دراسة الحالة الرابعة في إمكانية بناء شبكة شاملة لعدة أقاليم مع العائلات السورية التي تبحث عن سبل لذكر الحقيقة وتحقيق العدالة فيما يتعلق بأقاربهم المفقودين والمختفين. وبالاستناد إلى الأفكار والمساهمات التي قدمتها هذه المشاريع والعديد من المشاريع الأخرى المنفذة، تجمع مجموعة الأدوات هذه قائمة بأفضل الممارسات للمنظمات القائمة بالتنفيذ والمشاركين المحتملين والجهات المانحة المهتمة بدعم استخدام نماذج المنح الصغيرة.

الشركاء المحليون و المنسقون الإقليميون في غينيا يناقشون المشاريع القادمة و المشاريع الجارية.

1.5 من الذي يجب عليه قراءة مجموعة الأدوات هذه؟

تهدف مجموعة الأدوات هذه إلى تسليط الضوء على الآثار الواضحة والمحتملة للمنح الصغيرة وهي مكتوبة للمنظمات والممارسين الذين يأملون في إعادة التفكير في أساليب بناء القدرات والمنح الفرعية ضمن البرامج الحالية والمستقبلية. كُتبت مجموعة الأدوات هذه أيضًا للمنظمات الشعبية التي قد تستفيد من المشاركة في مشاريع المنح الفرعية ولكنها تحتاج إلى مزيد من التوجيه حول أنواع المشاريع التي يمكن تصميمها. وأخيرًا، كُتبت مجموعة الأدوات هذه أيضًا لأي شخص مهتم بالتحولات العملية نحو الملكية والقدرات المحلية في العدالة الانتقالية والمجالات ذات الصلة. يجب قراءة دراسات الحالة المقدمة على أنها تدخلات مبتكرة وسياقية وليست إلزامية وجامدة. ووفقًا لهدف المنح الفرعية، فإن الفكرة المركزية وراء كل دراسة حالة للمشروع هي تسليط الضوء على الإبداع والمعرفة المتأصلة التي تستخدمها المنظمات المحلية في الاستجابة لاحتياجات مجتمعاتها.

"شهادات دمى القلعة"، أحد المشاريع الثمانية التي تم تطويرها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية في كولومبيا.

القسم 2:
دراسات الحالات

تمثل كل دراسة حالة مختارة براعة وإبداع المنظمات المحلية التي تحالف المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة الحظ في التعلم منها والعمل معها في كل من البرمجة الموضوعية والقطرية. حددت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة أكثر من 150 مشروع منح صغير، يمثل كل منه أصواتًا ومجالات ذات أولوية مختلفة. بينما لا يمكن تقديم نظرة عامة متعمقة عن كل مشروع من مشاريع المنح الصغيرة المكتملة، فإن دراسات الحالة المختارة في مجموعة الأدوات هذه تمثل لمحة سريعة عن المنح الصغيرة السابقة والجارية. قدم كل مشروع مساهمات مهمة لمجتمعاته المباشرة، مع وجود العديد من المشاريع التي أدت إلى بدايات برامج طويلة المدى مدفوعة بالمجتمع والحوارات المستمرة.

يتم تنظيم نظرة عامة موجزة لكل دراسة حالة وفقًا لأربعة أسئلة تقييم مناسبة لمشاريع من هذا النوع:

1. تصميم المشروع

كيف استجاب هذا المشروع بشكل فعال للاحتياجات التي حددتها كل من المنظمة المنفذة/الناشط/المجموعة المجتمعية ومجتمعهم المستهدف؟

2. قيمة المجتمع

كيف استفاد هذا المشروع من الدعم الفني والمالي الذي قدمته المنحة الصغيرة لإظهار المساهمات الرئيسية للمجتمع المستهدف؟

3. حسن التدبر

ما هي القرارات الرئيسية التي تم اتخاذها لتنفيذ الأنشطة بكفاءة ضمن معايير الوقت والشؤون المالية والظروف الخارجية؟

الاستدامة

ما هي نتائج هذا المشروع والآثار المحتملة على المدى الطويل أو التدخلات المستمرة التي تتجاوز دعم المنحة الصغيرة الأولية؟

بالنظر في ملاحظة جوركيناك ودايتون وبافنهولز، فإن تقييم المبادرات المتعلقة ببناء السلام والنزاعات غالبًا ما يفشل في تسجيل الفروق الدقيقة في أعمال تحويل النزاع.[5] وعلى الرغم من هذا القصور، لا تزال التقييمات عملية ضرورية ومحورية لمجال متطور معني بحماية ودعم الفئات المستضعفة والمهمشة. تهدف معايير التقييم الأربعة المحددة للمنح الصغيرة إلى توفير رؤى شاملة لعمل المنظمات المحلية، مع مراعاة النتائج السياقية الأوسع خارج المشروع نفسه. هناك تفاهم على أن المنظمات المحلية تعمل في ظروف صعبة تنطوي على نزاعات كامنة أو نشطة. وبهذا الإقرار، قد تختلف جودة وقيمة مشاريع المنح الصغيرة وفقًا للبيئة والظروف الناشئة والدعم من الجهات المعنية ذات الصلة. ومن خلال هذا النهج، يسمح فحص مفهوم وتنفيذ ونتائج المشاريع التي تتم قيادتها محليًا بإجراء تقييمات تلخيصية وتكوينية تظل على دراية بالسياق والأشخاص المحوريين في التدخلات التي تحركها القاعدة الشعبية.

الفصل 1:

دعم الحقيقة والعدالة والمصالحة في كولومبيا

ربط المنظمات الشعبية بالعمليات الوطنية

أسفر النزاع المسلح في كولومبيا منذ أكثر من 60 عامًا عن مقتل ما يقدر بسبعة ملايين ضحية، وفقًا للأمم المتحدة.[6] كان الصراع المسلح بين حكومة كولومبيا وجماعات حرب العصابات المتعددة والجماعات شبه العسكرية مدفوعًا بالانقسامات الطبقية والعرقية والإقصاء السياسي والصراعات على السلطة، وأسفر عن مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والاختطاف والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتشريد القسري والتعذيب والقتل.

ورشة عمل تطوير مشروع لإخبار الحقيقة في بوغوتا ، كولومبيا.

في عام 2016، أسست تسوية سلمية بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) نظام عدالة انتقالية بثلاث آليات: محكمة تسمى السلطة القضائية الخاصة من أجل السلام (Jurisdicción Especial para la Paz - JEP) لمدة 15 عام واثنتان من الآليات غير القضائية، وهما لجنة الحقيقة (Comisión para el Escalrecimiento de la Verdad, la Convivencia y la No Repetición – CEV)، لمدة 3 سنوات ووحدة البحث عن المختفين (Unidad de Búsqueda de Personas Dadas por Desaparecidas – UBPD، "وحدة البحث")، أو لمدة 20 عامًا.

منذ البداية، كانت برامج المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في كولومبيا حريصة على دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني والمجموعات المجتمعية باعتبارها الركيزة الأساسية في عملية العدالة الانتقالية الوطنية. استجابة لهذه الحاجة، تم توجيه أعمال أعضاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة نحو تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني الكولومبية للمشاركة في آليات العدالة الانتقالية، ولا سيما المؤسسات غير القضائية، لجنة الحقيقة ووحدة البحث، مع بناء القدرات كذلك لموظفي هذه الآليات للعدالة الانتقالية. وبتحديد ضرورة زيادة الوعي والتوعية بلجنة الحقيقة ووحدة البحث، كانت المنظمات الشعبية محورية في ربط عمل واختصاص هاتين المؤسستين المهمتين بالكولومبيين في المناطق النائية. تمت في عام 2019، كاستجابة عملية، دعوة المنظمات المحلية إلى سلسلة من الدورات التدريبية وورش العمل، بما في ذلك تبادل الخبرات وتطوير منهجيات ذات صلة ثقافيًا للتوعية والوعي.

تُوجت هذه الأفكار القيمة في وضع مبادئ توجيهية يمكن للمنظمات المشاركة الاستفادة منها بعد ذلك لتنفيذ التدخلات في الوقت المناسب في مجتمعاتها المحلية ذات الصلة بعمل لجنة الحقيقة ووحدة البحث. تلقى ما مجموعه 15 من المجتمعات الريفية، بما في ذلك المزارعون والمجتمعات الأصلية والأفريقية الكولومبية، منحًا صغيرة لتنفيذ تدخلات قول الحقيقة والتوعية. تهدف مشاريع التوعية إلى بناء الثقة مع المجتمعات المحلية وضمان مشاركتها في عمليات تقصي الحقائق وملكيتها لها. تراوحت المشاريع من الحوارات بين الأجيال لتصوير فيلم وثائقي ورواية القصص.

Museo de la Memoria Histórica Tras las Huellas de El Placer: تمركز قصص المجتمع	
لمحة سريعة عن المشروع	
الجهات المنظمة	أعضاء مجتمع إل بلاسير
الموقع	بلدية فالي ديل غواميز، منطقة بوتومايو السفلى الفرعية، كولومبيا
فترة التنفيذ	2018، 3 شهور، و2019، 6 شهور
الوصول	200 فرد من أفراد المجتمع
مبالغ المنحة	1000 دولار و1660 دولار

كان ميسرو Museo de la Memoria Histórica Tras las Huellas de El Placer، الواقع في منطقة الأمازون من بوتومايو بكولومبيا، من بين 15 مجموعة تلقت دعمًا تقنيًا ومنحًا صغيرة. وحدد منفذو مجتمع إل بلاسير أثناء المشاركة في ورشة عمل التبادل، الحاجة إلى مساحة مخصصة لتسجيل تجارب وذكريات المجتمع الأكبر. من خلال منحتين صغيرتين تديرهما المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة، ركز ستة من قادة المجتمع في إل بلاسير جهودهم ومواردهم على إعادة تنشيط متحف مجتمع إل بلاسير وصيانته. أولًا في إطار منحة المجتمع لقول الحقيقة ثم منحة التوعية المجتمعية، تمت دعوة سكان إل بلاسير من مختلف الأجيال للمشاركة في مجموعة المواد الرسومية والمقابلات والأنشطة الأخرى المتعلقة بإحياء المتحف. ساهمت هذه الجهود في البناء الشامل للمساحة المشتركة التي مثلت التاريخ الثري لوادي غواميز ومجتمع إل بلاسير.

كان متحف المجتمع الحالي غير نشط لأكثر من عامين قبل أن تبدأ المجموعة في إشراك القرويين والسلطات المحلية وقادة المجتمع. علاوة على ذلك، تم تصور هذه المساحة لتعزيز قول الحقيقة وإحياء ذكرى المجتمع. كان عمل المجموعة متعدد الجوانب، حيث ركزت المرحلة الأولى على إعادة تنشيط متحف المجتمع والثانية على توسيع نطاق المتحف من خلال زيادة تطوير المعارض، لمجتمع يضم حوالي 200 شخص. في المراحل الأولى من المشروع، تم جمع المواد المرئية والأغاني الشعبية التي تحكي قصص الحرب من المنطقة المحيطة وتم إنشاء جدول زمني لتوثيق تاريخ المجتمع.

كان أحد المكونات المركزية للتوعية في المشروع هو تطوير جدار الضحايا (Victim's Wall) كإقرار بأولئك الذين تضرروا من النزاع العنيف. عند إنشاء جدار الضحايا، تمت مقابلة أفراد المجتمع الذين تم تحديدهم كضحايا، وكذلك أسر الضحايا. كان لهذه المقابلات غرض مزدوج: من ناحية، يمكن تسجيل روايات الضحايا وتمثيلها بشكل مناسب من خلال الجدار؛ من ناحية أخرى، قدمت هذه العملية مساحة رمزية كانت مفقودة للمجتمع للحديث عن الأضرار التي عانى

لوحة جدارية لإخبار الحقيقة من إنتاج مجتمع Guacoche في كولومبيا، بدعم من GIJTR.

منها وجهودهم تجاه مقاومة العنف. في حين لم يكن الغرض من هذه المقابلات أن تكون بمثابة تحقيقات رسمية، إلا أنها بدأت المهمة الحاسمة المتمثلة في الكشف عن الانتهاكات التي حدثت نتيجة النزاع الطويل والعنيف في كولومبيا. كان المكون الثاني للتوعية المجتمعية هو إنشاء جداريات تمثل أمل المجتمع وكرامته. خدمت هذه الجداريات أيضًا غرضًا مزدوجًا يتمثل في تحسين المظهر المادي للمتحف والتأكد بشكل أكثر حيوية من أن أفراد المجتمع يرون أنفسهم ينعكسون في هيكل متحف مخصص لقصصهم. بالإضافة إلى ذلك، أدت الطبيعة التشاركية لهذا المشروع إلى الشعور بالملكية والفخر تجاه مساحة مجتمعية ستستمر في العمل كرمز للذاكرة والانتماء المشتركين.

يقدم المتحف المجتمعي لبلدية إل بلاسير توضيحًا مهمًا للدور المحتمل لأفراد المجتمع الذين يلتحمون لتعزيز الممارسات المحلية المتعلقة بالذاكرة وقول الحقيقة. تم تقديم مساهمة مهمة في العمليات الوطنية الكولومبية من خلال تلبية احتياجات العدالة الانتقالية المحلية. علاوة على ذلك، كانت رؤية المجموعة المنفذة لحشد مجتمعهم حول المساحات الموجودة وسيلة مبتكرة لإعادة تخيل وتذكر تجاربهم وذكرياتهم.

لمحة سريعة عن التقييم

تصميم المشروع

اقترب أعضاء مجتمع بلدية إل بلاسير من تصميم هذا المشروع من خلال النظر في كل من الاحتياجات العاجلة على المستوى المحلي والظروف الأوسع نطاقًا لعملية العدالة الانتقالية الوطنية الكولومبية المتعلقة بعمل قول الحقيقة والمصالحة. عند تصميم مشروع يهيئ عملية قول الحقيقة لسرد قصة تاريخ مجتمعهم، قام المنفذون المجتمعيون بشكل فعال بتوطين عملية قول الحقيقة والتوثيق التي كانت بخلاف ذلك بعيدة ومجردة للواقع اليومي والذكريات الحية لعائلاتهم، والأصدقاء والأجيال القادمة.

قيمة المجتمع

يمكن من خلال منحتين صغيرتين منفصلتين، منحة مجتمعية لقول الحقيقة ومنحة مجتمعية للتوعية، الحصول على نتائج مهمة من المساهمات العديدة المهمة للمشروع: التحسين المادي لمتحف المجتمع، والمقابلات وجمع القصص، وزيادة الوعي والتواصل مع أفراد المجتمع حول دورهم في قول الحقيقة وإحياء الذكرى. تُوجت هذه النتائج باعتراف المجتمع الأوسع بالتاريخ الجماعي للأعضاء المتضررين من النزاع العنيف.

حسن التدبر

بدأ عمل منفذي مجتمع إل بلاسير من خلال تحديد إمكانات مساحة ذاكرة حالية، وهي متحف المجتمع. عند تحديد أولويات الموارد الموجودة بالفعل في المجتمع أولًا، لم يسعى هذا المشروع إلى إحداث تأثير إيجابي فحسب، بل سلط الضوء أيضًا على أهمية النهج القائم على الأصول. تناول المشروع الاحتياجات الفورية حول قول الحقيقة وإحياء الذكرى من خلال ربط أعضاء المجتمع بمساحة موجودة، ودعا بشكل أكثر وضوحًا إلى الشعور بالملكية الجماعية للمتحف نفسه.

الاستدامة

ركز هذا المشروع بشكل فعال، إلى جانب عملية المنح الصغيرة، على قصص مجتمع إل بلاسير ووضع الأساس للملكية الجماعية لموقع مشترك للذاكرة. وإدراكًا لكون تجارب المجتمع المشتركة والفردية في النزاع جديرة بالاعتراف المادي والرمزي، يضم متحف المجتمع العديد من القصص التي أصبحت تمثل إل بلاسير. تساهم مكونات الملكية والتحديد مع المتحف في العمل المستمر للمتحف كمساحة حيوية ومعيشية تعكس ماضي وحاضر ومستقبل إل بلاسير.

أفكار الشركاء المحليين

تمكن متحف Museo Tras Las Huellas de El Placer من إنشاء جدول زمني ورسم خريطة لتاريخ أراضينا من خلال هذه المشاريع الصغيرة. بدأ متحف Museo Tras Las Huellas de El Placer في تعريف هويته لمجتمعه ومنطقته فيما يتعلق بالنهوض بالذاكرة التاريخية وكمتحف. لقد كان التطوير والأساس اللذين قدمتهما المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بمثابة دعم كبير لتطورنا ونمونا في المستقبل، ونحن ممتنون لذلك.

— Museo Tras Las Huellas de El Placer ،Seider Herlinton Calderon Palacios

أفكار شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة

تم تنفيذ عملية المنح الصغيرة المجتمعية للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في كولومبيا بالتنسيق مع لجنة تقصي الحقائق في المناطق النائية. تم تطوير معظم هذه المشاريع في البداية من قبل مجموعة صغيرة من أعضاء المجتمع وتتضمن تبادل الخبرات والإفادات التي يتم تمثيلها بعد ذلك من خلال شكل من أشكال النتائج المادية التي ينتجها المشاركون، مثل الحرف اليدوية، الجداريات، الملصقات، كتب الذكريات، الدمى، البطانيات الملونة، وما إلى ذلك. في بعض الحالات، يجب حماية هوية المشاركين عن طريق إخفاء الهوية. ثم تتم مشاركة النتائج مع المجتمع الأوسع. كان من الشائع جدًا في هذه المرحلة أن يهتم أفراد المجتمع الآخرون بمشاركة قصصهم الخاصة، ليس فقط مع مشروع المعرض المستقبلي ولكن كذلك مع لجنة تقصي الحقائق. إن وسيلة التمثيل هذه من خلال الروايات المجتمعية التي يتم نشرها للجمهور توسع نطاق لجنة تقصي الحقائق. —

— داريو كولمينياريس، التحالف الدولي لمواقع الضمير، الولايات المتحدة

الفصل 2:

أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي

دعم الناشطين الصاعدين في إفريقيا

تم إنشاء أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي (AYTJA) من قبل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في صورة مشروع مدته 10 أشهر لدعم مجموعة من النشطاء الشباب والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بخصوص زيادة الوعي والمشاركة في الأنشطة المتعلقة بالحقيقة والعدالة والمصالحة في بلدانهم الأصلية. تم تصميم المشروع فيما يتعلق بزيادة عدد الشباب المسمى على نطاق واسع،[7] ويُستخدم لوصف السكان الشباب في القارة الأفريقية إلى حد كبير. يأخذ هذا المؤشر الديموغرافي الآن معاني مختلفة وينظر إليه على نطاق أوسع كعامل مساهم محتمل في ظهور النزاع الأهلي والتحريض على العنف. في الوقت نفسه، كانت هناك مقاومة لهذه النظرة السلبية من خلال البرمجة والبحوث التي تعزز الوعي المتزايد بالدور متعدد الأوجه للشباب في بناء السلام المستدام.[8]

لقد تردد صدى هذا الرأي من خلال عمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في البلدان ذات النزاعات والبلدان فيما بعد النزاعات، والذي أظهر باستمرار أن الشباب يجب أن يكونوا مكونًا رئيسيًا في الدعوة إلى الحقيقة والعدالة والسلام الدائم. وقد أقرت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة أيضًا بأن الشباب غالبًا ما يكونون غير قادرين على المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية بطريقة مستدامة بسبب المعرفة المحدودة المتعلقة بالعدالة الانتقالية. تمثل أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي برنامجًا سريع الاستجابة وفي الوقت المناسب يركز على دعم الشباب في تطوير مهاراتهم ومعرفتهم بقول الحقيقة والمصالحة والوقاية من الفظائع. كانت ورش العمل المعنية ببناء القدرات وتقديم المنح الصغيرة مكونين رئيسيين لتسخير إمكانات الناشطين الشباب في إفريقيا لبدء وقيادة عمليات العدالة الانتقالية الشعبية.

جمعت أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي مجموعة من 10 نشطاء من مالي وساحل العاج وغينيا وجنوب إفريقيا وغامبيا وجنوب السودان ورواندا. تألفت الأكاديمية من تدريبات في مجالين تعليميين واسعين هما: 1) المعرفة التأسيسية بآليات العدالة الانتقالية و2) الأساليب التشاركية التي تشمل الفنون والثقافة والتعليم والحوار المجتمعي والإعلام لتلبية

احتياجات العدالة الانتقالية. تم إجراء مجال ثالث من التعلم التجريبي من خلال تقديم منح صغيرة للمشاركين في الأكاديمية لتطبيق المهارات المكتسبة أثناء التدريب وتجريب المشاريع الجديدة في بلدانهم. تضمنت المشاريع التي تم تطويرها من خلال المنح الصغيرة إنشاء فيلم وثائقي عن تاريخ رواندا، والحوارات المجتمعية حول الجريمة والحماية في جنوب إفريقيا وزيادة الوعي حول إدراج العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في آليات العدالة الانتقالية في غامبيا. تم في ختام أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي تنفيذ 10 مشاريع مبتكرة بنجاح، وأُنشئت شبكة إقليمية لا تقدر بثمن بين مجموعة النشطاء الشباب.

المشاركون و الميسرون في أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي في كيغالي، أيار / مايو 2019.

شباب من أجل السلام: التطلع إلى الماضي لمنع الفظائع في ساحل العاج	
لمحة سريعة عن المشروع	
الجهات المنظمة	**أرميل جونكابيو جوانديو، مرصد ساحل العاج لحقوق الإنسان**
الموقع	**أغبوفيل، ساحل العاج**
فترة التنفيذ	**فترة التنفيذ: 2019، من ثلاثة إلى أربعة أشهر**
الوصول	**26 شابًا**
مبالغ المنحة	**مبلغ المنحة: 1,000 دولار**

ركز أرميل جونكابيو جوانديو، بناءً على المهارات والأفكار المكتسبة خلال أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي، على موروث انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت بين عامي 1990 و2011 في ساحل العاج. سعى مشروع أرميل أيضًا إلى تناول التحديات الحالية لعملية السلام في ساحل العاج. كان هذا المشروع ضروريًا وفي الوقت المناسب، مع عودة ظهور المطالب الاجتماعية في المجال العام، وتزايد النزاعات بين المجتمعات المحلية واستعداد البلاد للانتخابات الرئاسية في عام 2020.

لم يكن أرميل يأمل فقط في الاستجابة إلى التوترات الوطنية التي تلت ذلك، ولكن أيضًا منع اندلاع العنف الانتخابي. وقد تحقق ذلك من خلال إشراك الشباب بصفتهم الجهات الفاعلة الرئيسية في منع العنف وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل مجتمعاتهم. بمساعدة قادة الشباب المحليين، حشد المشروع 26 مشاركًا للخضوع لتدريب حول العدالة الانتقالية لفهم دورهم في الدفاع عن السلام والتلاحم بشكل أفضل. وقد تأثر العديد من المشاركين بفترات سابقة من العنف الانتخابي أو تعرضوا لعنف بين المجتمعات.

وأشار أرميل إلى أهمية موقع المشروع، أغبوفيل (الواقعة خارج العاصمة أبيدجان)، موضحًا أن المدينة كانت واحدة من المناطق التي تأثرت بشدة بأزمة ما بعد الانتخابات لفترة 2010-2011. وعلى الرغم من هذه الأهمية، إلا أنه تم تنفيذ عدد قليل من المبادرات من جانب الحكومة لمساعدة المجتمع على معالجة الأضرار التي عانى منها. يعد هذا السياق مهمًا بشكل خاص للنظر فيه ضمن أجواء عدم الثقة تجاه الأنشطة المتعلقة بعملية السلام، والتي اعتبرت سياسية إلى حد كبير. لذلك شكل الحصول على دعم المجتمع واهتمام المشاركين بالمشروع تحديًا، حيث أوضح: "لذلك فإن الناس يقاومون بشدة هذه الأنواع من الإجراءات..فقد كانت التفسيرات المطولة لمزايا الأنشطة ضرورية لكسب دعمهم."

على الرغم من الحذر الأولي فيما يتعلق بالمشروع، كان هناك إبداء اهتمام من عدد كبير من الشباب الراغبين في المشاركة في التدريب. وأشار أرميل في سياق تفسير نجاح المشروع إلى أنه بحلول نهاية التنفيذ، "أشاد المشاركون بالمشروع باعتباره بصيص أمل" لمجتمعاتهم. كان مشروع أرميل يتطلع قُدمًا صوب منع الفظائع مع استمرارية إدراك الفظائع الماضية والحاجة إلى آليات انتقالية مستهدفة. سعى هذا المشروع إلى زيادة الوعي وتعطيل دورات العنف من خلال اتباع روح أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي وإعطاء الأولوية للدور المحتمل لشباب ساحل العاج في تأمين مستقبل سلمي للبلاد. وبالمضي قدمًا، يتوقع أرميل طلب الدعم من الجهات الراعية الجديدة للحفاظ على نتائج هذا المشروع وتوسيع نطاق التنفيذ ليشمل مناطق أخرى في جميع أنحاء البلاد.

لمحة سريعة عن التقييم

تصميم المشروع

قدم أرميل في تصميم مشروع يركز على منع الفظائع، تدخلًا مهمًا استجاب ليس فقط للتوترات المستمرة على المستوى الشعبي ولكن أيضًا لتاريخ واسع النطاق من انتهاكات حقوق الإنسان التي لم تتم معالجتها بشكل كاف. أعطى هذا المشروع، إلى جانب البصيرة لربط المظالم السياسية والظروف الناشئة حول الانتخابات المقبلة، الأولوية للشباب المعرضين للحشد من قبل القادة السياسيين الذين يسعون إلى تعزيز أجنداتهم الخاصة. أوقف أرمل بوضوح دورات العنف التي عانت منها أغبوفيل سابقًا، وذلك من خلال التواصل مع أقرانه على وجه التحديد وزيادة الوعي بوكالتهم بصفتهم بناة سلام.

قيمة المجتمع

مع عدم وجود مبادرات سابقة للحقيقة والمصالحة في أغبوفيل، لاحظ أرميل أن أفراد المجتمع ليس لديهم منفذ لمعالجة التجارب السابقة للعنف السياسي والتعافي منها. كان لهذا المشروع تأثير مباشر على المشاركين الذين يدرسون تصوراتهم وتجاربهم الخاصة بالعنف ضمن إطار العدالة الانتقالية وتأثيرات المجتمع الأوسع مع خلق الشباب لرسائل السلام لمجتمعهم الأوسع. قدم هذا المشروع، من خلال توفير منصة للحوار، مساهمة مهمة في جعل المشاركين يبدأون العملية الحاسمة لإعادة بناء الثقة والعلاقات المجتمعية.

حسن التدبر

على الرغم من الحذر الأولي من قبل أفراد المجتمع حول المشاركة، نجح أرميل في تنفيذ أنشطة المشروع. بدأ التواصل مع المشاركين الشباب المحتملين من خلال الاعتماد على شبكات قادة المجتمع الشبابي، وتمكن المجتمع من المشاركة على نطاق أوسع في المشروع. وبالنظر إلى معايير الوقت والظروف السياسية الناشئة، أعيد تصميم هذا المشروع أيضًا ليشمل أنشطة أقل مع مجموعات أكثر استهدافًا. أثبت هذا الوعي بالحاجة إلى التكيف وفقًا لذلك أنه أمر حيوي في اكتساب فهم وثقة المجتمع الأوسع والمشاركين الشباب.

صمم أرميل أنشطة مبتكرة من خلال تنفيذ هذا المشروع الذي يحركه الشباب، لنشر المعرفة والمهارات التي اكتسبها من خلال الأكاديمية للشباب الآخرين في أغبوفيل، مما يضمن إمكانية الوصول إلى الوعي بآليات ومفاهيم العدالة الانتقالية على نطاق واسع. لذلك كان للمشروع تأثير تسلسلي. من خلال ضمان تعرض شباب ساحل العاج للمناقشات حول منع الفظائع والانتهاكات الماضية، قدم هذا المشروع نقطة انطلاق حاسمة للمناقشات الجارية والإجراءات نحو التماسك الاجتماعي.

أفكار الشركاء المحليين

شكلت الوحدات التي تعلمناها في أكاديمية العدالة الانتقالية دعمًا كبيرًا في تنفيذ هذا المشروع. في رأي المشاركين في التدريب، فإن غالبية الشباب في أغبوفيل لديهم معرفة قليلة بالعدالة الانتقالية. لكنهم كانوا بمثابة جهات فاعلة رئيسية في أزمة ما بعد الانتخابات لفترة 2010-2011. شارك بعضهم عن كثب في أعمال العنف بين المجتمعات في منطقتهم في مايو 2019. وهكذا، شاركنا معهم ما تعلمناه في الأكاديمية حول العدالة الانتقالية. أعطيناهم الأدوات للمشاركة في العملية والأدوات لإدارة اختلافاتهم بأنفسهم.

— أرميل جونكابيو جوانديو، مشارك في أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي

أفكار شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة

كانت مجموعة السياسات والقانون الدولي العام متحمسة لتقديم خبرتها القانونية إلى الأكاديمية، والتي أظهرت قدرة القادة الشباب على تغيير الدول المتأثرة بالنزاعات. على الرغم من أن الشباب يشكلون أكبر مجموعة ديموغرافية في إفريقيا، إلا أن جهود العدالة الانتقالية المحلية والدولية لا تزود الشباب دائمًا بالمهارات أو المساحة للمشاركة. وقد مكّنت الأكاديمية المشاركين من المشاركة في هذه العمليات - حيث حسّن المشاركون بشكل كبير قاعدة معارفهم في تصميم وتنفيذ مشاريع العدالة الانتقالية. كما سهلت الأكاديمية أيضًا تكوين علاقات طويلة الأمد بين الناشطين الشباب. ستوفر هذه العلاقات أساسًا للتعاون المستقبلي ومشاركة المعلومات، وهما عنصران أساسيان لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

— كريستوفر كروتزنر، مجموعة السياسات والقانون الدولي العام، الولايات المتحدة

المشاركون في أكاديمية العدالة الانتقالية للشباب الأفريقي لعام 2019.

الفصل 3:

دعم عمليات العدالة الانتقالية في غامبيا

تنمية مشاركة المجتمع المدني في غامبيا في العدالة الانتقالية

في عام 2017، انتهى تاريخ غامبيا الممتد لعقدين من انتهاكات حقوق الإنسان والقمع في ظل نظام جامه. سلطت بداية هذه الحقبة الجديدة الضوء على احتياجات العدالة الانتقالية الواسعة فيما يتعلق بمجموعة من الانتهاكات التي ترعاها الدولة بما في ذلك التعذيب والاختفاء القسري والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والاحتجاز دون محاكمة والقتل خارج نطاق القضاء. ومع إسكات صوت العديد من الأفراد والمجتمعات في ظل نظام جامه، يتراوح الضحايا والناجون من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والطلاب والقادة الدينيين إلى أعضاء المعارضة السياسية والمسؤولين القضائيين وأفراد قوات الأمن. نفذت الدولة عمليات العدالة الانتقالية الغامبية من خلال هيئات مختلفة، بما في ذلك لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات (TRRC).

وقد وجدت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بعد سنوات من العنف والترهيب أن عمليات وشبكات منظمات المجتمع المدني الغامبية قد تأثرت سلبًا، حيث اضطر العديد من النشطاء والممارسين إلى الفرار من أجل سلامتهم. مع دخول غامبيا حقبة جديدة، لا سيما من خلال عمليات العدالة الانتقالية، أدركت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة أن منظمات المجتمع المدني الحالية والناشئة بحاجة إلى تنمية المهارات للمشاركة بفعالية وتمثيل احتياجات جميع الغامبيين. ركز الهدف الرئيسي للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في غامبيا على بناء القدرات والدعم المستمر لمنظمات المجتمع المدني الغامبية لضمان قدرتها على المشاركة مع آليات العدالة الانتقالية القائمة، ومراقبة عملية العدالة الانتقالية بكفاءة وإطلاق نفسها بكونها مستقلة عن الدولة. علاوة على ذلك، أعطت أعمال المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في غامبيا الأولوية لدمج مجموعات متنوعة معًا لتعزيز العلاقات مع منظمات المجتمع المدني وبناء توافق في الآراء حول القضايا المشتركة التي يمكن أن تبدأ في بناء الثقة وتضميد الجراح للعديد من ضحايا نظام جامه.

خلال عام 2019، تم تنفيذ مزيج من سبع ورش عمل ودورات تدريبية وحملات من قبل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بهدف بناء القدرات حول العدالة الانتقالية والدعم النفسي والاجتماعي ومنهجيات زيادة الوعي. تمت دعوة ممثلين من 12 منظمة غير حكومية داخل وخارج بانجول للتعرف على تسهيل إمكانية الوصول إلى عمليات الحقيقة والعدالة والمصالحة، وكان ذلك بمثابة عنصر محوري من التدريب على منهجيات التوعية لمدة خمسة أيام حول قول الحقيقة والدعم النفسي والاجتماعي. تم دمج منهجيات ورشة العمل هذه في مشاريع صغيرة متعددة التخصصات طورتها المنظمات غير الحكومية المشاركة. ومن خلال المنح الفرعية والدعم الفني، تمت قيادة المشاريع وتنفيذها في جميع أنحاء غامبيا، واستهدفت مجموعة واسعة من المواطنين. تضمنت المشاريع زيادة الوعي بين النساء والشباب المسجونين حول العدالة الانتقالية وعمليات المصالحة، والحوارات حول العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وإنشاء معرض متنقل لتوثيق تجارب 22 من الضحايا وعائلات نظام جامه.

تعزيز حقوق المرأة: عطايا تتحدث مع شباب حول العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي	
لمحة سريعة عن المشروع	
الجهات المنظمة	**النساء في التحرير والقيادة**
الموقع	**بانجول والمناطق المحيطة بها، غامبيا**
فترة التنفيذ	**نوفمبر 2019 إلى فبراير 2020**
الوصول	**102 شاب**
مبالغ المنحة	**2,000 دولار**

كانت منظمة النساء في التحرير والقيادة (WILL) واحدة من 12 منظمة شاركت في تدريب منهجيات زيادة الوعي حول قول الحقيقة والدعم النفسي والاجتماعي. وبصفتها منظمة، سوف تركز منظمة النساء في التحرير والقيادة على تمكين وتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات والفئات المستضعفة في غامبيا؛ وتحفيز التغيير الاجتماعي وقيادته؛ وبناء أنظمة اجتماعية ومستدامة قوية تعمل على تحسين وحماية حياة النساء والفتيات في غامبيا؛ وتعزيز مشاركة المرأة في السياسة وصنع القرار والقيادة. تم تشكيل مشروع المنحة الصغيرة لمنظمة النساء في التحرير والقيادة على نطاق واسع من خلال أهدافهم التنظيمية حول تحويل وحماية حياة وحقوق النساء والفتيات والفئات المستضعفة في غامبيا.

المشاركون في ورشة عمل منهجيات GIJTR في كوناكري، غينيا.

ومن منطلق فهم الروابط بين الإسكات المستمر للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحاجة إلى عمليات العدالة الانتقالية في غامبيا للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، طورت منظمة النساء في التحرير والقيادة مشروعًا شعبيًا يركز على تنمية الشباب كحلفاء لحقوق المرأة. ظهرت في ظل نظام جامه بلاغات عن اعتداءات جنسية وعمليات اغتصاب ممنهجة في مؤسسات الدولة وأجهزة الأمن. لا يزال هذا الواقع يمثل ابتلاءً لغامبيا، مع انتشار العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي عبر مستويات مختلفة من المجتمع. وكما هو الحال مع العديد من السياقات التي ينتشر فيها العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، فهو أيضًا موضوع يتسم إلى حد كبير بالوصمة والصمت. ولتناول موروثات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومظاهره المستمرة في المجتمع الغامبي، استخدمت منظمة النساء في التحرير والقيادة منحة صغيرة لتنفيذ الحوارات المجتمعية لبدء العملية الحيوية لتعطيل الوصمة والصمت السائدين.

من خلال الاستفادة من تقليد اجتماعي قائم يسمى محادثات عطايا، حيث يلتقي الشباب بشكل غير رسمي للحديث عن القضايا الشخصية والاجتماعية وشرب عطايا (الشاي الأخضر)، جمعت منظمة النساء في التحرير والقيادة 102 شاب وصبي تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا من كل من المناطق الريفية والحضرية. من خلال سلسلة من ست محادثات عطايا، تمكنت منظمة النساء في التحرير والقيادة من رفع مستوى الوعي حول الحاجة إلى مناصرة ودعم مناسبين لحقوق المرأة. كما تم تشجيع المشاركين على فهم عمل لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات ودورهم في دعم الضحايا في مجتمعاتهم. وبشكل عام، استجابت الحوارات للحاجة إلى تعليم أفضل للشباب حول ما يشكل العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وكيف يمكنهم فهم دورهم في دعم مشاركة النساء والفتيات في عملية العدالة الانتقالية الأوسع نطاقًا. نظرًا لأن العديد من المشاركين لديهم تعليم محدود وقليل من التعرض للمحادثات حول حقوق النساء والفتيات والعدالة الانتقالية، فإن المشروع لم يساهم فقط في زيادة وعي المشاركين ولكن خلق كذلك مساحة لتعلم الأقران وتطبيع المناقشات التي كانت ستصبح محظورة لولا ذلك.

من خلال استبيانات مرحلة البدء ومرحلة النهاية، تمكنت منظمة النساء في التحرير والقيادة من ملاحظة وتتبع تحول واضح في تصورات المشاركين فيما يتعلق بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. ساعدت المناقشات على تبديد الخرافات والمفاهيم الخاطئة حول العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ونقل المشاركين من وضع إلقاء اللوم على الضحية وقلة الفهم إلى رؤية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي على أنه قضية مجتمعية مشتركة يجب معالجتها. وإلى جانب الحوارات، تم تشجيع المشاركين على مواصلة هذه المحادثات في مجموعاتهم الاجتماعية، والأسر والمجتمعات الممتدة. سعى مشروع منظمة النساء في التحرير والقيادة من خلال التعامل مع الشباب بصفتهم مدافعين ضد العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي إلى تحدي انتشار اللامبالاة المجتمعية وسوء الفهم والدعوة إلى دعم العمل الإيجابي المستدام للنساء والفتيات الذي يحركه المجتمع.

لمحة سريعة عن التقييم

تصميم المشروع

خلق هذا المشروع بفعالية، من خلال العادات الاجتماعية المألوفة لمحادثات عطايا، مساحة لمعالجة القضايا على مستوى المجتمع حول العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي مع ربط هذه المناقشات بعمليات العدالة الانتقالية الوطنية الأوسع نطاقًا. كان الاستخدام الذكي لممارسة موجودة حول عقد المؤتمرات المجتمعية أمرًا بالغ الأهمية لجمع الشباب بطريقة أساسية ودودة، على الرغم من وصمة العار والأعراف الاجتماعية الأوسع التي من شأنها عادةً منع المناقشات الشاملة حول دور الرجال في دورات العنف ضد النساء والفتيات.

قيمة المجتمع

نجح نهج محادثات عطايا في التأكيد على أهمية مراعاة النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في عمليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والشعبية في غامبيا. تمثلت إحدى المساهمات المهمة لهذا المشروع في الإدماج المنسق للشباب الذين حضروا محادثات عطايا، بالنظر إلى أنهم عادةً ما يتم إقصاؤهم من المحادثات المتعلقة بالتنمية الوطنية والقضايا التي تؤثر على مجتمعاتهم. تمكن المشاركون، عن طريق إشراك المشاركين الذكور في وجهات نظرهم حول العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، من إعادة النظر في الفروق الدقيقة في معتقداتهم وأفعالهم السابقة. يكون التأثير المباشر لهذه المحادثات مميزًا عند تتبع تحول واضح في تصورات المشاركين لمسؤولياتهم تجاه الضحايا والناجين ودورهم في تثقيف العائلة والأصدقاء حول القضايا المحيطة بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

حسن التدبر

يسلط هذا المشروع الضوء على قدرة منظمة النساء في التحرير والقيادة على تنفيذ الأنشطة ذات الانتشار الواسع في جميع أنحاء البلاد، في غضون وقت وموارد محدودة. وكما أشارت منظمة النساء في التحرير والقيادة، فقد تمكنوا من جعل هذا حقيقة واقعة من خلال إشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ هذا المشروع. كانت المجتمعات نفسها مسؤولة عن اختيار الشخص الذي يسّر الحوارات، وتحديد الشباب من كل جناح في القرية للمشاركة وإرساء القواعد الأساسية للحوار. كان الحوار مملوكًا محليًا باستخدام المهارات التنظيمية واللوجستية لأفراد المجتمع مع مواءمة رؤية منظمة النساء في التحرير والقيادة وإطار العمل التشغيلي للحوارات ككل.

الاستدامة

نجح هذا المشروع في حشد المشاركين الذكور الشباب للنظر في وضعهم الاجتماعي ودورهم في محنة غامبيا لمكافحة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. فمنذ انتهاء هذه المنحة الصغيرة، تمكنت منظمة النساء في التحرير والقيادة من الحصول على تمويل إضافي لمواصلة تنفيذ مشروع محادثات عطايا في مجتمعات أخرى لنشر الوعي بعملية لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في غامبيا وتغيير المفاهيم حول العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. يمكن أن تؤثر هذه الحوارات على حقوق النساء والفتيات وسلامتهن، بالإضافة إلى المشاريع الأخرى التي تهدف إلى تحويل وحماية حياة النساء والفتيات والفئات المستضعفة في غامبيا.

أفكار الشركاء المحليين

كان مشروع المنحة الصغيرة مفيدًا للغاية، حيث زاد من قدرة موظفينا وشجعنا على تطوير أفكار المشروع إلى واقع ملموس. ومن خلال هذا المشروع، نقوم بإشراك الشباب عن طريق الحوارات التي يقودها المجتمع خلال جلسات عطايا، وهي إحدى جلسات الشاي الشائعة للغاية والتي تجمع الشباب معًا داخل المجتمع. ساعدت محادثات عطايا منظمة النساء في التحرير والقيادة على الاستفادة من جلسات التجمعات الاجتماعية الحالية داخل المجتمعات لعقد حوارات مع الشباب حول الأسباب الجذرية والعواقب للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وتحدي الحدوث المتكرر للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في المجتمع الغامبي. نتيجة لهذه الجلسات، قمنا الآن بتطوير سفير مجتمعي في المجتمعات المختلفة التي شاركنا فيها بصفتنا مسؤولي مراقبة مجتمعية يواصلون المحادثة مع مجتمعاتهم ويبلغون الشرطة عن أي حالات للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وإجراء عمليات المتابعة والإحالات. كان التغيير الذي أحدثه هذا المشروع في المجتمعات هو إشراك الشباب في منع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وكما هو الحال في معظم الحالات، ركز العمل الوقائي على النساء فقط.

— فاتو بالده، منظمة النساء في التحرير والقيادة

أفكار شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة

يمثل التدريب على منهجيات التوعية التشاركية والمنح الصغيرة التي تلت ذلك بداية تدخل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة الشامل والمستدام لمرافقة ودعم مشاركة منظمات المجتمع المدني الغامبية في عملية العدالة الانتقالية. كانت جميع أفكار المشاريع الصغيرة للمنظمات مبتكرة واستخلصت بشكل إبداعي المهارات الحالية للمنظمات والعلاقات المجتمعية بهدف العدالة الانتقالية، وذلك في بعض الحالات لأول مرة. اللافت للنظر أن العديد من المجموعات المتأثرة بهذه المشاريع الصغيرة، بما في ذلك الشباب في محادثات عطايا هذه، وكذلك السجناء وبعض المجتمعات الريفية والشباب الذين يعملون بشكل غير رسمي على شواطئ غامبيا، عكست حقيقة أن هذه كانت المرة الأولى التي يشارك فيها أي شخص في خطاب الحقيقة والعدالة والمصالحة في البلاد، على الرغم من تنفيذ جميع المشاريع بعد ما يقرب من عام من بدء أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. نظرًا لأن تقييم احتياجات المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة لعام 2019 في غامبيا وجد أن الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي لا يتم تناولها بشكل كاف من خلال آليات العدالة الانتقالية القائمة، فإن مشروع منظمة النساء في التحرير والقيادة يعد نموذجًا مثاليًا ليس فقط لنهجه الشامل والتشاركي والطريقة التي يستخدم بها الممارسات الثقافية الحالية للوصول إلى مجموعات جديدة، ولكن أيضًا لوسيلته الأصلية لسد الفجوة التي خلفتها العمليات التي تقودها الدولة.

— سارة برادشو، التحالف الدولي لمواقع الضمير، الولايات المتحدة

الفصل 4:

أكاديمية العدالة الانتقالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تعزيز خبرة الجهات الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تأسست أكاديمية العدالة الانتقالية (TJ Academy) في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) من رؤى وخبرات شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونظرًا لكون معظم البرامج الحالية تخضع لتدريبات محددة داخل البلاد في دول منفردة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبشأن جوانب محددة من العدالة الانتقالية، فقد رأى شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة فجوة في الربط بين منظمات المجتمع المدني في المنطقة للعمل معًا لتطوير استراتيجيات إقليمية أوسع نطاقًا للتعامل مع بعض التحديات والتجارب المجمعة الخاصة بها. تم تطوير أكاديمية العدالة الانتقالية استجابةً لبرامج العدالة الانتقالية المحدودة في المنطقة والحاجة إلى تعزيز الخبرة في المنطقة، مع التركيز بشكل خاص على النشطاء والممارسين والجهات الفاعلة الأكاديمية من بيئات متعددة عالية المخاطر.

يتم نشر دعوة لتقديم الطلبات لكل أكاديمية من خلال مجموعة من الشبكات الشريكة بما في ذلك شبكة التحالف التي تضم أكثر من 200 منظمة عضو، وشبكات الأمم المتحدة ومكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل وشبكات العدالة الانتقالية المحددة، مثل شبكة العدالة الانتقالية.

المشاركون في ورشة عمل منهجيات GIJTR في كوناكري، غينيا.

بمجرد استلام الطلبات، يقوم شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بوضع قائمة مختصرة وتحديد مقدمي الطلبات النهائيين من خلال نظام تسجيل قياسي. أقيمت الأكاديمية الأولى في عام 2016، حيث تم استلام أكثر من 120 طلبًا؛ تم اختيار 19 مشاركًا يمثلون مزيجًا من الممارسين والجهات الفاعلة غير التقليدية والأكاديميين من المنطقة. أقيمت الأكاديمية الثانية في عام 2019، بمجموعة من 17 مشاركًا، وفي عام 2020 رحبت الأكاديمية الثالثة بعدد 13 مشاركًا وتم إطلاقها افتراضيًا لاستيعاب قيود كوفيد19-. وقد مثل المشاركون حتى الآن بلاد من بينها الجزائر وليبيا ومصر والمغرب وتونس والعراق وسوريا واليمن.

ويتمثل الهدف الأساسي لكل أكاديمية في دعم كادر من النشطاء والأكاديميين والممارسين والجهات الفاعلة غير التقليدية في تصميم وتنفيذ برامج العدالة الانتقالية في بلدانهم ومجتمعاتهم. يعني هذا بالنسبة إلى المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة إعطاء الأولوية للمعرفة والمهارات المتأصلة لدى المشاركين، لا سيما فيما يتعلق بسياقاتهم المحلية، مع تنظيم منهج شامل يرفع من مستوى منصتهم التربوية بشأن العدالة الانتقالية. تجمع الأكاديمية من خلال منهجية تشاركية بين التدريب على العدالة الانتقالية والجوانب ذات الصلة من الطب الشرعي والقانون وعلم الاجتماع والدعم النفسي والاجتماعي وإحياء الذكرى وحقوق الإنسان مع رؤى المشاركين حول الحقيقة والمساءلة والتعويضات والإصلاح المؤسسي والتوثيق وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

تتبع كل أكاديمية منهجية مماثلة تتكيف بعض الشيء مع احتياجات المشاركين. تجمع الأكاديمية المشاركين من خلال سلسلة من التدريبات لاكتساب المزيد من المهارات ومرافقة المشاركين في طرح الأفكار للمراحل وتصميمها للتنفيذ النهائي لتدخلات العدالة الاجتماعية الخاصة بهم. يقود المشاركون تقييمات احتياجات المجتمع والمشاورات المجتمعية من خلال الدعم الفني والمالي، ويقدمون أفكار المشروع المقترحة إلى مجتمعاتهم، وبعد ذلك يبدأون في التنفيذ بانتظار المشاركة المجتمعية. لا تشارك المجتمعات المحلية، بما في ذلك مجموعات مثل الناجين من النزاعات والشباب والنساء والعلماء والناشطين، في هذه المشاريع فحسب، بل تساعد كذلك في تشكيل الأهداف والنتائج النهائية المحققة. يقدم شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة خلال هذه العملية، بما في ذلك إغلاق المشاريع، التوجيه والإرشاد من خلال التواصل المتكرر بين التدريبات وإعادة الاجتماع النهائي للمشاركين من خلال ورشة عمل للتقييم والدروس المستفادة.

ومن خلال المنح الفرعية للمشاريع الصغيرة، تم تنفيذ ما مجموعه 36 مشروعًا مجتمعيًا للحقيقة والعدالة والمصالحة في ثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يوجد ثلاثة عشر مشروعًا آخر قيد التنفيذ في إطار الأكاديمية الثالثة الجارية. تراوحت المشاريع بين مشاريع توثيق في تونس وسوريا إلى تعويضات ومشاورات

مجتمعية في العراق ومشروع ذاكرة في المغرب. ويعد من الأمور المحورية في كل هذه المشاريع الصغيرة تطوير آليات مدفوعة محليًا للاستجابة لاحتياجات المجتمعات التي كانت مستبعدة سابقًا من عمليات العدالة الانتقالية أو ينقصها التمثيل فيها.

رابطة عائلات قيصر: تعزيز الثقة بين الأعضاء	
لمحة سريعة عن المشروع	
الجهات المنظمة	**أحمد الطالب والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير**
الموقع	**الاتحاد الأوروبي وتركيا**
فترة التنفيذ	**2019، أربعة أشهر**
الوصول	**11 عضوًا أساسيًا**
مبالغ المنحة	**2,000 دولار**

بصفته مشاركًا في أكاديمية العدالة الانتقالية الثانية، طور أحمد الطالب مشروعًا صغيرًا يركز على تعزيز التواصل والثقة بين الأعضاء الحاليين في جمعية الضحايا. جمع أحمد من خلال عمله في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM) المهارات المكتسبة خلال وجوده بالأكاديمية وعمله المستمر في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير لتحديد سبل دعم البحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة بشكل أفضل لأقارب الضحايا السوريين. ركز أحمد هذه الجهود على رابطة عائلات قيصر (CFA)، التي أسسها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في عام 2018 من قبل العائلات السورية. تمثل رابطة عائلات قيصر بصفتها رابطة للضحايا العائلات التي تعرفت على أقاربها في صور قيصر، التي التُقطت في السجون السورية وتم طرحها للجمهور في عام 2014.[9] يقدر عدد ضحايا الاختفاء القسري الذين ظهروا في صور قيصر بنحو 6800، مما يشير إلى وصول رابطة عائلات قيصر حديث العهد في حشد عدد من أقارب الضحايا لأغراض تقصي الحقائق والمناصرة.

من خلال ملاحظة الإمكانات الكامنة لرابطة عائلات قيصر، قام أحمد، الذي يعمل في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، بتنفيذ مشروع من شأنه تحسين التوعية والدعوة لرابطة عائلات قيصر من خلال زيادة وجوده والتواصل مع عائلات الضحايا في دول الاتحاد الأوروبي والدول خارج الاتحاد الأوروبي. ويعني هذا تطوير أنشطة تركز على

تقديم التوجيه المؤسسي لأعضاء رابطة عائلات قيصر لتحقيق أهدافهم كجمعية ضحايا تعمل بكامل طاقتها. كان تركيز المشروع على شقين، حيث ركز أولًا على أهداف رابطة عائلات قيصر والتواصل بين الأعضاء، ثم على زيادة الوعي حول كيفية قيام المنظمات والمؤسسات القائمة الأخرى بتعزيز عمل رابطة عائلات قيصر. تضم الرابطة سوريين من خلفيات مختلفة مع أعضاء مؤسسين مشاركين يقيمون في ألمانيا وشبكة موسعة من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتركيا. بسبب الانفصال الجغرافي للأعضاء، كان التواصل فيما بينهم يتم إلى حد كبير عبر الإنترنت. لذلك، قدم هذا المشروع مكانًا مهمًا للشفافية والتواصل بين الأعضاء مع تأثير طويل المدى على التوعية والدعوة للرابطة.

لأغراض بناء التنظيم الداخلي، حضر ما مجموعه 10 أعضاء مؤسسين وخبير خارجي واحد اجتماعًا لمدة يومين. وطورت رابطة عائلات قيصر خلال هذا النشاط منهجية اتصال داخلية لضمان التواصل الفعال والآمن واتفقوا على استخدام منصات محددة على الإنترنت اعتمادًا على طبيعة الاتصال. كما سمح الاجتماع لثمانية أفراد من العائلة بتقديم معلومات عن أحبائهم الذين فُقدوا أو اختفوا أو قُتلوا خارج نطاق القضاء. ساهم تسجيل رواياتهم في صياغة ثماني وثائق للضحايا. جمع النشاط الثاني بين أعضاء رابطة عائلات قيصر لزيادة الوعي بالعملية طويلة المدى للبحث عن الأشخاص المفقودين. ومن خلال تزويد الأعضاء بمعلومات عن هذه الإجراءات، تكون رابطة عائلات قيصر أكثر قدرة على الدعوة للبحث عن أقاربهم المفقودين وتحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة التي يمكن أن تساعد في بحثهم. ومن الأمور المحورية في هذه العملية أيضًا بناء شراكات مع المنظمات العاملة في مجال البحث عن المفقودين والمختفين. وقد تم تشجيع أعضاء رابطة عائلات قيصر على التفكير في طرق التواصل والتعاون مع الجهات الفاعلة المحتملة وبناء الشراكات.

تمكن أحمد وزملاؤه في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير من خلال المنحة الصغيرة من تصميم تدخل سريع الاستجابة وذو صلة يعترف بالاحتياجات الفورية لرابطة عائلات قيصر مع مراعاة الأضرار والانتهاكات المتنوعة التي يواجهها الضحايا وعائلاتهم. شكلت الطبيعة المطولة للنزاع السوري وتأثيرات النزوح القسري عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الاتحاد الأوروبي تحديات أمام جمع الضحايا وحشدهم نحو الأهداف المشتركة للبحث عن الحقيقة والتوثيق والمساءلة. وعلى الرغم من هذه التحديات، كانت رابطة عائلات قيصر قادرة على إشراك الضحايا وعائلاتهم ولكنهم واجهوا خطر وضع جدول أعمال غير عملي بسبب تواصل الأعضاء والعوائق الجغرافية. سعى مشروع أحمد إلى إنشاء عمليات ملموسة ومستدامة لرابطة الضحايا لمواصلة بناء الزخم حول جهود التوعية والمناصرة مع ضمان نمو عضوية رابطة عائلات قيصر لتشمل أصوات المزيد من الضحايا وعائلاتهم.

للمضي قدمًا، يأمل المشروع في التوسع من خلال إدراج المزيد من العائلات التي تعرفت على الأقارب في صور قيصر، من خلال آلية توثيق متخصصة. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد الحاجة إلى التدريب على الصحة النفسية والدعم الاجتماعي النفسي لأعضاء رابطة عائلات قيصر. سيساعد هذا التدريب أعضاء رابطة عائلات قيصر على المستوى الفردي للحصول على مزيد من الدعم النفسي، وعلى المستوى التنظيمي، سوف يجهز رابطة عائلات قيصر لتنفيذ التوثيق بشكل أفضل مع إدراك الاحتياجات النفسية للعائلات.

لمحة سريعة عن التقييم

تصميم المشروع

تمكن أحمد عن طريق تصميم مشروع يمكن أن يعالج بشكل فعال الفجوات الناشئة في نمو جمعية الضحايا، من تلبية الاحتياجات الصريحة والضمنية لأعضاء رابطة عائلات قيصر. التركيز على تحسين ممارسات التواصل الداخلي المرتبطة بسلاسة بأهداف أوسع حول التوعية والمناصرة الخارجية. استجاب هذا المشروع أيضًا لبناء القدرات المؤسسية وذلك في تنفيذ الأنشطة التي تركز على كل من عمل الرابطة والعلاقات بين الأعضاء أنفسهم.

قيمة المجتمع

كانت إحدى المساهمات الرئيسية لهذا المشروع هي عقد اجتماعات لأعضاء رابطة عائلات قيصر على الرغم من الحواجز الجغرافية. عند إطلاق خطط التواصل والمناصرة، سهّلت أنشطة المشروع التعلم وبناء القدرات للأعضاء، كما أعادت تركيز أهداف رابطة الضحايا. وقدمت مساهمة رئيسية أخرى في تسليط الضوء على مجالات النمو المستمر فيما يتعلق بالجهات المعنية والمنظمات ذات الصلة التي تركز على الأشخاص المفقودين والمختفين قسريًا. قدم هذا لأعضاء رابطة عائلات قيصر تأكيدات بأنهم ليسوا وحدهم في محنتهم من أجل الحقيقة والعدالة.

حسن التدبر والكفاءة

لتنفيذ هذا المشروع، كان أحمد قادرًا على الاعتماد على مساعدة زملائه في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. وقد بذل جهدًا جماعيًا من خلال الاستفادة من الأفكار وتنظيم مهارات زملائه للاجتماع بالأعضاء من مواقع جغرافية متنوعة. كان ذلك إنجازًا لوجستيًا وإداريًا، فقد كان لدى أحمد البصيرة لاستخدام علاقاته المهنية الحالية لطرح مشروع يتماشى مع الأهداف الأوسع لعمل زملائه في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

الاستدامة

حدد هذا المشروع خطوة مهمة نحو إنشاء رابطة عاملة يمكنها البدء في الوصول إلى أعضاء محتملين جدد، وكان ذلك من خلال الاجتماع بالأعضاء وتناول الأعمال الداخلية لرابطة عائلات قيصر. يعد من الأمور المحورية في العمل المستقبلي لرابطة عائلات قيصر البحث عن الأقارب وكشف الحقيقة المحيطة باحتجاز وقتل السوريين في سجون الحكومة. من خلال بناء حضور أكبر عبر المناطق والتواصل مع أقارب الضحايا، ستكون رابطة عائلات قيصر قادرة على بناء حركة يقودها الإيمان الجماعي بالحقيقة والعدالة لأفراد عائلاتهم المفقودين.

أفكار الشركاء المحليين

دعمت المنحة الصغيرة تنفيذ خطوة مهمة في بناء الثقة بين عائلات المفقودين الذين هم جزء من رابطة عائلات قيصر. عزز المشروع الثقة ودعم جهودهم في التواصل مع الضحايا الآخرين وجمعيات الأسر للتعاون في الأحداث المستقبلية.

— أحمد الطالب، مشارك بأكاديمية العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أفكار شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة

يتيح نموذج المنحة الصغيرة للمنظمات المحلية والممارسين الفرصة لتحويل النظرية إلى ممارسة، وتطوير تدخلات خاصة بالسياق لتلبية الاحتياجات على أرض الواقع. كما أنه يسهل استكشاف الآليات والممارسات الثقافية والتقليدية التي يمكن أن تدعم أهداف العدالة والمساءلة والسلام والمصالحة. وبسبب عدم الاستقرار

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع النزاعات المستمرة، فإن العديد من المنظمات المحلية غير مسجلة أو لا يُنظر إليها على أنها جهات مستفيدة/متلقية للمنح "يعتمد عليها" يمكنها الوصول إلى التمويل المستدام أو دعم الجهات المانحة. لا تنظر العديد من الجهات المانحة أيضًا إلى ما وراء العواصم لدعم المجتمع المدني في مناطق النزاع الريفية/النشطة. يتم تنفيذ هذه المنح في المساحات/المناطق المعزولة عن المناطق المهيمنة الأكثر تركيزًا، والتي تصل إلى المجتمعات التي يتم استبعادها إما بشكل متعمد أو افتراضي من أهداف وعمليات العدالة الانتقالية الأوسع نطاقًا. يمكن أن توفر النتائج والدروس المستفادة من عملية المنح الصغيرة ثقة الجهات المانحة من خلال تقديم الأدلة عن طريق تنفيذ المنح الصغيرة حيث تم اختبار التدخل المقترح.

— صوفيا براي، مركز دراسات العنف والمصالحة، جنوب إفريقيا

المشاركون في ورشة عمل أقامتها GIJTR في كوناكري، غينيا، و هم يتعلمون ما يتعلق بالرعاية الذاتية أثناء مساعدة الناجين من الصدمات النفسية.

لفصل 5:

أكاديمية الطب الشرعي

بناء القدرات لتناول حقوق أسر حالات الاختفاء القسري

غالبًا ما يفتقر التحقيق في حالات الاختفاء القسري والمذابح والقتل خارج نطاق القضاء إلى الدعم والموارد في العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كمجال تشغيلي رئيسي للتصدي لأضرار الماضي وإعادة بناء مجتمعات الفترة التالية للنزاعات، تعتبر استعادة رفات الضحايا وتحليلها وتحديد هويتها بمثابة أمر بالغ الأهمية لعمليات الكشف الفوري عن الحقيقة وجهود المصالحة طويلة الأجل. لا يتم النظر في احتياجات أسر الضحايا بشكل مناسب في الحالات التي تكون فيها التحقيقات نشطة، مما يمنع عائلات الضحايا من الوصول إلى الحقيقة وملاحقة الجناة.

تم تطوير أكاديمية الطب الشرعي التابعة للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بهدف بناء القدرات الفنية لممثلي منظمات المجتمع المدني والحكومة في تحقيقات الطب الشرعي مع توفير إطار شامل لدعم وتلبية الاحتياجات المحددة لأسر الضحايا. تتجذر الأكاديمية في التعلم متعدد التخصصات، وهي عبارة عن منصة للمشاركين والشركاء لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حول استخدام الطب الشرعي والدعم النفسي والاجتماعي وأنشطة تخليد ذكرى المجتمع وقول الحقيقة. تم وضع الأكاديمية في إطار الحاجة إلى دعم العائلات في بحثهم عن أحبائهم المختفين بالإضافة إلى المساهمة في علاجهم وإنصافهم. واعتمادًا على دروس جهود الطب الشرعي في غواتيمالا، تم تنظيم منهج الأكاديمية حول دراسات الحالات الخاصة بكل بلد والمعرفة المباشرة بالتجربة الغواتيمالية حول أفضل السبل لتطوير برامج الطب الشرعي التي تلبي أفضل الممارسات الدولية والمتأصلة في التجارب والاحتياجات المحلية.

أقيمت الأكاديمية الأولى في عام 2019، بمشاركة 15 مشاركًا في الأكاديمية من نشطاء وأكاديميين وممارسين من جنوب السودان وكينيا وغينيا ونيجيريا والجزائر ولبنان والعراق وسوريا وأفغانستان والهند ونيبال والفلبين. وبالنظر إلى الاحتياجات المحلية المتنوعة وأهمية توفير تدريب خاص بالسياق، تم التركيز على تعزيز تبادل المعرفة وبناء القدرات المحلية عبر المناطق، ولا سيما للمشاركين من بلدان الجنوب العالمي. شارك المشاركون في الأكاديمية من خلال دورتين تدريبيتين مكثفتين في بناء القدرات في مجال الطب الشرعي بالإضافة

إلى جلسات ركزت على الدعم النفسي والاجتماعي لعائلات المختفين وطرق إحياء ذكرى حالات الاختفاء وتوفير فرص مستمرة لقول الحقيقة وإحياء الذكرى للعائلات. تضمنت وحدات التدريب إجراءات فنية لتوثيق وتسجيل ضحايا حالات الاختفاء، والمعلومات قبل الوفاة وأساليب إجراء المقابلات، وآثار الطب الشرعي، والتطبيق في الإجراءات القانونية للمساءلة، والمزاملة والدعم النفسي الاجتماعي لعائلات المختفين وإحياء الذكرى ودور مبادرات قول الحقيقة.

وحصل المشاركون بعد التدريب الأول، على منح لمشاريع صغيرة للقيام بمشاريعهم داخل البلاد على مدى ستة إلى ثمانية أشهر. يمكن أن تتراوح المشاريع التي اقترحها المشاركون بين استخراج الجثث ورسم خرائط للمقابر الجماعية إلى مبادرات المناصرة. ومن الأمثلة على ذلك جمع إفادات عائلات المفقودين في غامبيا وصناعة فيلم وثائقي عن تجاربهم، بينما عمل مشارك آخر مع زملائه لوضع توصيات للجنة الوطنية اللبنانية حول كيفية إدراج أسر المفقودين أثناء التحقيق الجنائي.

خارج التدريب على بناء القدرات والمنح الصغيرة الخاصة به، أدركت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة أيضًا إمكانات المشاركين في الأكاديمية لتشكيل جزء من شبكة أوسع يحركها المجتمع من الممارسين العاملين في أنشطة العدالة الانتقالية من حيث صلتهم بقول الحقيقة والطب الشرعي. ومع توسع أكاديمية الطب الشرعي، تم قبول مجموعة جديدة من الممارسين في الأكاديمية الثانية في عام 2020. على الرغم من الحاجة إلى نقل المناهج الدراسية عبر الإنترنت بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد19-، فقد شارك ممارسون من الأكاديمية الأولى كموجهين، حيث قدموا توجيهًا ودعمًا للأقران. للمضي قدمًا، من المتصور أن يتم تنفيذ أكاديميات الطب الشرعي المتعاقبة مع الخريجين كعنصر محوري في تطوير الدورات التدريبية وتقديمها.

استخدام الطب الشرعي متعدد التخصصات في أفغانستان: الكشف عن مواقع المقابر الجماعية وحمايتها	
لمحة سريعة عن المشروع	
الجهات المنظمة	**زمان محمد، المنظمة الأفغانية لعلوم الطب الشرعي**
الموقع	**كابول ومقاطعات أخرى، أفغانستان**
فترة التنفيذ	**من يونيو إلى نوفمبر 2019**
الوصول	**26 منظمة وطنية ودولية، 59 ناجيًا وناشطًا، 82 أكاديميًا وطالبًا جامعيًا**
مبالغ المنحة	**4,000 دولار**

زمان محمد، الذي يمثل منظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية (AFSO)، حضر أول أكاديمية للطب الشرعي في المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في عام 2019. سعى مشروع زمان من خلال المهارات والأفكار المكتسبة خلال الأكاديمية إلى تعزيز مهمة منظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية بصفتها منظمة مستقلة غير ربحية تركز على التعليم والمناصرة المتعلقة بمجموعة من قضايا الطب الشرعي. كانت عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وحالات الاختفاء في سياق النزاع في أفغانستان من الانتهاكات البارزة. ومع ذلك، فإن عمليات إعادة الإعمار والسلام في البلاد لم تركز بشكل كافٍ على قضايا العدالة الانتقالية المتعلقة بالمساءلة وقول الحقيقة للمفقودين والمختفين. وإدراكًا منه لأهمية التعامل مع مظالم الماضي، عمل زمان وزملاؤه على تحديد وتوثيق وحماية المقابر الجماعية.

أتاح الدعم المالي والتقني للمنحة الصغيرة لزمان وسيلة لتوثيق وإنشاء مصدر تعليمي عن عمل منظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية في الكشف عن مواقع 17 مقبرة جماعية في مقاطعات كابول، وهرات، وبلخ، وكونار، وباميان، وبدخشان. حدد المصدر بعنوان "تقييم المقابر الجماعية في ضوء علم الطب الشرعي مع نظرة محددة على العدالة الانتقالية" دور علم الطب الشرعي في التحقيق في المقابر الجماعية وتوثيقها واستخراجها لأسر الضحايا. تبعًا لتطوير الموارد التعليمية، من خلال منظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية، نظم زمان اجتماعين تشاوريين مع الناجين ونشطاء حقوق الإنسان وممثلي منظمات المجتمع المدني وأكاديميين وطلاب القانون والعلوم السياسية.

عُقد الاجتماع التشاوري الأول في مركز أفغانستان للذاكرة والحوار (ACMD) وقدم للناجين وعائلات المختفين لمحة عامة عن أهمية أدلة الطب الشرعي للعدالة الانتقالية وعمليات البحث عن الحقيقة. تضمن الاجتماع التشاوري الثاني مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية (TJCG)، وهو تحالف من 26 منظمة وطنية ودولية تدعو إلى تطبيق العدالة الانتقالية في أفغانستان. قدمت المجموعات في كلا الاجتماعين اقتراحات وتعليقات من أجل الانتهاء من مورد التعلم، وفي نوفمبر 2019، تم تصميم الكتيب وترجمته إلى اللغتين الفارسية والإنجليزية وطباعته لنشره. وكنشاط أخير، اختُتم مشروع زمان باستضافة جلسة توعوية وندوة علمية في جامعة جوهرشاد مع محاضرين وطلاب من أقسام القانون والعلوم السياسية. وشهدت الندوة أيضًا الطرح الرسمي لكتيب الموارد ووفرت منصة للطلاب للمشاركة في تاريخ العدالة الانتقالية وإخفاقات وتحديات الطب الشرعي في أفغانستان.

تمكن زمان وزملاؤه في منظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية عن طريق المنحة الصغيرة من تطوير مورد متعدد التخصصات يوفر المعلومات المتعلقة بتوثيق المقابر الجماعية للناجين من الحروب والنزاعات المسلحة. علاوة على ذلك، يمكن للمسؤولين الحكوميين ونشطاء المجتمع المدني استخدام المورد لاكتساب فهم أفضل لمعرفة الطب الشرعي وطرقه وأدواته وقدراته وأهمية علم الطب الشرعي لعمليات العدالة الانتقالية في أفغانستان. تمكن زمان وزملاؤه في منظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية من المضي قدمًا واستخدام الكتيب التعليمي لحشد المزيد من الوعي بين الجهات المعنية الرئيسية، وذلك باتباع الهدف الأكبر المتمثل في تطوير مورد تعليمي كان قابلًا للتطبيق ويستجيب لسياق أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، حافظ زمان على مشاركته كموجه في أكاديمية الطب الشرعي الثانية، حيث شارك مشكورًا معرفته وممارسته للطب الشرعي في أفغانستان مع زملائه الممارسين.

لمحة سريعة عن التقييم

تصميم المشروع

تمكن زمان عبر تصميم مشروع يعتمد على عمل الطب الشرعي الحالي لمنظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية من جذب المزيد من الاهتمام لمهارات وقدرات المنظمة مع المضي قدمًا في تسليط الضوء على تطبيق الطب الشرعي في جهود العدالة الانتقالية في أفغانستان. تم تصميم المشروع حول ثلاثة نواتج رئيسية: تطوير مصدر تعليمي في شكل كتيب، ومشاورات لوضع اللمسات الأخيرة على الكتيب، ورفع مستوى الوعي من خلال طرح الكتيب. قدَّم تصميم المشروع تركيزًا خاصًا على إشراك عائلات المفقودين والمختفين وكذلك منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى التي تعمل في صدد عمليات العدالة الانتقالية في أفغانستان. تم تنفيذ أنشطة المشروع المقابلة بنجاح مع التخطيط الواضح للنواتج والمجموعات المقصودة التي تعين ربطها.

قيمة المجتمع

كان إنشاء الكتيب والمزيد من المشاورات وزيادة الوعي حول دور الطب الشرعي في البحث عن الحقيقة والمساءلة أمرًا بالغ الأهمية لإنشاء نواتج قابلة للتطبيق على السياق. وفي هذا الصدد، تمكن زمان من ترجمة عمل منظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية بشكل فعال إلى مصدر تعليمي يمكن الوصول إليه وفهمه واستخدامه من قبل عدد من المجموعات. بالإضافة إلى ذلك، كان هذا المشروع قادرًا على تعزيز فهم أكبر لدور الطب الشرعي في البحث عن الحقيقة وتحديد الأشخاص المختفين والعدالة الانتقالية من خلال التواصل مع عائلات المفقودين والمختفين.

حسن التدبر

تمكن كل من زمان ومنظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية في غضون أربعة أشهر من تطوير موارد تعليمية عالية الجودة والانتهاء منها بكفاءة لزملائهم الممارسين. وبالإضافة إلى هذه النتيجة الشاملة، شاركت مجموعة واسعة من الأشخاص في عملية التشاور، وطرح كتيب واستضافة ندوة الطب الشرعي. تمكن هذا المشروع من الوصول إلى عدد كبير نسبيًا من الناجين وعائلات الضحايا والممارسين والناشطين من خلال الاعتماد على العلاقات المؤسسية لمنظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية مع منظمات المجتمع المدني الأخرى التي تشاركت في التزامات مماثلة بالعدالة الانتقالية في أفغانستان.

أتاح وضع ونشر كتيب منظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية بعنوان "تقييم المقابر الجماعية في ضوء علم الطب الشرعي مع نظرة محددة على العدالة الانتقالية" موردًا لا يقدر بثمن لكل من الممارسين وعائلات المفقودين والمختفين. يعمل الكتيب، على المدى القصير إلى المتوسط، كدليل لبدء المزيد من تدخلات الطب الشرعي في أفغانستان. وعلى المدى الطويل، بدأ العملية التأسيسية لتبادل المعرفة وزيادة الوعي لعمليات العدالة الانتقالية المستقبلية. وقد أشار زمان ومنظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية في ختام المنحة الصغيرة إلى خطط للبناء على نجاحات المشروع مع التوزيع المكثف لمورد التعلم والتواصل مع الضحايا ونشطاء حقوق الإنسان وطلاب القانون والعلوم السياسية في جميع أنحاء أفغانستان.

أفكار الشركاء المحليين

كان العمل في هذا المشروع فرصة عظيمة. على الرغم من أن المبلغ لم يكن كبيرًا، إلا أنه خلق فرصة لنا لاستخراج البيانات حول المقابر الجماعية من قاعدة بيانات منظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية وجعلها مرئية وقابلة للتحقيق للناجين من الحرب ونشطاء حقوق الإنسان والسلام في أفغانستان. تم طرح أول كتيب من نوعه يسلط الضوء على توثيق وتسجيل المقابر الجماعية وأهميتها في الدولة. وعلى الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجه التوثيق وإحياء الذكرى والعدالة الانتقالية في أفغانستان، فقد كان هذا الكتيب جزءًا من تخليد الذكرى ومواجهة الإفلات من العقاب والجهل وإساءة تطبيق العدالة. نأمل أن يتمكن جيل الشباب من الوصول إلى الكتيب وقراءته واستجواب أولئك الذين أعاقوا بدء العدالة الانتقالية ودعموا ثقافة الإفلات من العقاب في أفغانستان. علاوة على ذلك، مهد إنشاء الكتيب الطريق لمواصلة العمل على مواقع المقابر الجماعية وطريقة التعامل مع الماضي في أفغانستان.

— زمان محمد، مشارك في أكاديمية الطب الشرعي الأولى

أفكار شركاء المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة

نفذ العديد من المشاركين في أكاديمية الطب الشرعي الأولى مشاريع لنقل المعرفة والأدوات المكتسبة خلال ورش العمل وبالتبادل مع أقرانهم إلى منظمات المجتمع المدني والناجين وأسر الضحايا في مجتمعاتهم. تضمنت بعض المشاريع تقارير ووثائق مع توصيات للحكومة أو لجنة البحث؛ نظم آخرون تدريبات للعائلات والناجين للتعرف على أساسيات استخدام الطب الشرعي في البحث عن المفقودين بنهج يركز على الضحية. يستفيد المشاركون في المشروع من المنح الصغيرة والدعم الفني والتوجيه من شركاء المشروع أثناء تنفيذ المشروع، أثناء تبادل المعرفة والخبرات مع أقرانهم، لا سيما في مناطقهم، وبالتالي تعزيز شبكة من النشطاء والممارسين العاملين في مجال العدالة الانتقالية والطب الشرعي.

— صوفيا مازاريغوس، مؤسسة الأنثروبولوجيا الجنائية الغواتيمالية، غواتيمالا

القسم 3:

أفضل الممارسات والدروس المستفادة

تتطلب المناقشات المستمرة حول أبعاد ومغزى المسؤولية المحلية والتدخلات المستدامة أن يكون الإدراك التشغيلي لهذه المفاهيم عمليًا لجميع الجهات المعنية. فكما حدد آرثر وياكينثو، فإن تمويل العدالة الانتقالية موجه إلى حد كبير إلى المؤسسات متعددة الأطراف والجهات الفاعلة الحكومية، على الرغم من الدور المركزي لمنظمات المجتمع المدني المحلية في تمثيل مجتمعات الضحايا والناجين واستمرار المشاركة الحيوية مع الدول في تنفيذ اللجان والتعويضات.[10] لذلك يظل التحدي أمام المنظمات الدولية والاتحادات والمؤسسات، الواقعة على الجهة المباشرة لتمويل الجهات المانحة، للبدء في إعادة التفكير بفعالية في ممارسات الدعم وإقامة العلاقات مع منظمات المجتمع المدني المحلية والنشطاء ومجموعات الضحايا.

يستند هذا القسم الأخير إلى الأفكار التي قدمتها كل دراسة حالة من خلال تحديد الخطوات العملية وكذلك الأسئلة التي تحث على التأمل فيما يخص المنظمات الدولية، بهدف تحويل ممارسات بناء القدرات وتقديم المنح. وفيما يخص منظمات المجتمع المدني المحلية والشعبية، تُحدد الخطوات العملية وكذلك الأسئلة التي تحث على التأمل بهدف تعزيز مبادرات العدالة الانتقالية المحلية

تبادل التربويين الدوليين، حزيران / يونيو 2018.

التي تركز على احتياجات مجتمعاتها. لا تكون هذه الدروس والتوصيات شاملة ولكنها تمثل نقطة انطلاق للجهات الفاعلة الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية لفحص وإعادة تشكيل طرق التمويل وإقامة العلاقات، مع التركيز على الاستدامة طويلة الأجل والمسؤولية المحلية.

توصيات للمنظمات التي تقدم منحًا صغيرة

التوصية 1:

تصميم متطلبات بناءة للمنح

- **تبسيط متطلبات إعداد التقارير:** غالبًا ما تتنافس متطلبات إعداد التقارير مع العمليات التشغيلية اليومية الفورية. علاوة على ذلك، غالبًا ما يقتصر تعيين موظفين منظمات المجتمع المدني المحلية على مجموعة صغيرة من الأشخاص العاملين على مستوى البرامج. نتيجة لذلك، يجب أن يكون لدى منظمات المجتمع المدني المحلية، خاصة في مراحل بدء، متطلبات أقل بشأن إعداد التقارير مع الحفاظ على شروط إعداد التقارير المالية والروايات. فهم القدرات الحالية لمنظمات المجتمع المدني المحلية من حيث المهارات المتعلقة بإعداد تقارير المنح والمتطلبات الإدارية والبراميجية الأوسع. ومن خلال مطالبة منظمات المجتمع المدني المحلية بالإبلاغ عن بعض المجالات الرئيسية، يصبح إعداد التقارير أقل تعقيدًا وأكثر اتساقًا مع الأنشطة الأساسية لفترة المنحة.

- **خطة للتنفيذ المرن وسريع الاستجابة :** لا تعمل منظمات المجتمع المدني المحلية بمعزل عن غيرها، حيث تترتب على قرارات الجهات الحكومية وغير الحكومية وعمليات مؤسسات العدالة الانتقالية عواقب على عمل منظمات المجتمع المدني. يمكن أن تحدث التغييرات في بيئات التشغيل على نطاق عالمي (كما يتضح مع جائحة كوفيد19-)، على المستوى الوطني والسياسي أو في نفس المجتمع حيث يتم التخطيط لنشاط ما. ستضمن المرونة من حيث الجداول الزمنية ومتطلبات إعداد التقارير والأنشطة أن تكون منظمات المجتمع المدني المحلية قادرة على تنفيذ مشاريعها بفعالية مع الاستمرار في الانتباه إلى الظروف المتغيرة واحتياجات العدالة الانتقالية الناشئة.

- **التأكيد على الاستدامة والتأثيرات طويلة المدى:** إن تقديم المنح الصغيرة ليس مؤطرًا بأي حال من الأحوال على أنه اتفاقية تمويل متعددة السنوات، بل هو فرصة لتنفيذ تدخلات سريعة الاستجابة في إطار زمني قصير. يجب توجيه منظمات المجتمع المدني المحلية لفهم حدود وفرص المنح الصغيرة وتصميم المشاريع التي يمكن أن تستند إلى عمل منظمتها أو تؤدي إلى مزيد من البرمجة. يمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية أيضًا التعامل مع عمليات المنح الصغيرة كبرامج تجريبية لتقديم طلب في وقت لاحق للحصول على مزيد من التمويل من الجهات المانحة.

- **توفير التمويل الكافي:** اعتمادًا على السياق ومتطلبات الجهات المانحة الأكبر والوقت المخصص للمشروع، يمكن أن تتراوح مبالغ المنح من 1000 دولار أمريكي إلى 4000 دولار أمريكي. يجب تزويد منظمات المجتمع المدني المحلية بمبلغ كافٍ لتغطية تكاليف المشروع وتعويض الموظفين المشاركين في التنفيذ. والأهم من ذلك، يجب استخدام المبلغ المقدم كوسيلة توجيه لأنواع النواتج التي يمكن تخصيصها داخل كل نطاق تمويل. على سبيل المثال، ستسمح المنح على الجهة الأدنى بعدد أقل من الأنشطة وواحد أو اثنين من الاجتماعات أو المشاورات المستهدفة؛ وستسمح المنح على الجهة الأعلى بمزيد من الأنشطة والوصول إلى نطاق أوسع.

أسئلة للحث على التأمل

1. ما الأسئلة الرئيسية التي نحتاج إلى أن تتناولها المنظمات المحلية في التقارير التي تعدها، وكيف يمكننا تبسيط المتطلبات لتناسب بشكل أفضل مع وقت المنظمات المحلية وقدرتها؟
2. ما الطرق التي يمكننا من خلالها ضمان المرونة وتعديل التوقعات حول الجداول الزمنية ومتطلبات إعداد التقارير، مع ضمان أن منظمات المجتمع المدني المحلية قادرة على تنفيذ مشاريعها؟
3. كيف يمكننا تطوير عملية منح صغيرة تمكن المنظمات المحلية من الوصول إلى المزيد من فرص التمويل للنهوض بعملها؟
4. ما هي "نطاقات التمويل" المختلفة التي يمكننا تقديمها، وما النواتج المقصودة التي يمكن تحديدها في كل نطاق؟

لتوصية 2:

فحص الأفكار والعمليات التشغيلية للملكية المحلية

- **الوعي ببيئة منظمات المجتمع المدني الأوسع:** لا توجد نسخة "واحدة" من "الصعيد المحلي" في أي سياق. من المهم إجراء تقييم مستمر للعديد من الجهات الفاعلة والبقاء على اتصال مع كل من منظمات المجتمع المدني الناشئة وكذلك منظمات المجتمع المدني، التي قد لا تكون مرتبطة بشكل مباشر بمجال العدالة الانتقالية.

- **التعرف على المهارات والمعرفة الموجودة:** تمتلك المنظمات المحلية ثروة من الخبرة الشعبية ومعرفة عميقة بآثار انتهاكات حقوق الإنسان والنزاع العنيف. من المهم إعطاء الأولوية لهذه المعرفة وتشكيل بناء القدرات وفقًا لذلك.

- **تفعيل المسؤولية المحلية:** تقييم كيفية مواءمة الاتصالات والعمليات التشغيلية الحالية مع المنظمات المحلية مع تعريف منظمتك للمسؤولية المحلية والكيفية التي يمكن أن تعزز بها هذه العمليات المسؤولية المحلية أو تعيقها.

ورشة عمل تطوير مشروع لإخبار الحقيقة في بوغوتا، كولومبيا.

أسئلة للحث على التأمل

1. ما المنظمات التي نعمل معها في الوقت الحالي، وهل هناك حاجة لتوسيع نطاق وصولنا إلى منظمات أخرى؟
2. ما العمليات التي نطبقها للتأكد من أننا على دراية بالمنظمات/ الجهات الفاعلة الناشئة والتغييرات في بيئة منظمات المجتمع المدني المحلية؟
3. كيف تُعرف منظمتنا المسؤولية المحلية، وما هي الخطوات العملية التي تعمل على تفعيل هذا التعريف؟

التوصية 3:

التشجيع على مجموعة متنوعة من المنهجيات التشاركية

- **تطوير نهج متعددة تجاه العدالة والمصالحة:** يجب أن تُمنح المنظمات المحلية المساحة والدعم لتجربة واختبار النهج المختلفة للمشاركة بأمان مع المجتمعات حول قضايا قول الحقيقة والمساءلة والمصالحة.

- **التعرف على الممارسات المحلية للمشاركة:** تكمن الحاجة إلى التركيز على تجارب الضحايا والناجين في صميم الأساليب التشاركية، وذلك بهدف التأثير على القرارات والسياسات الأوسع التي تؤثر عليهم. ينبغي تشجيع المنظمات المحلية على الاستفادة من ممارسات السكان الأصليين لتمكين المشاركة، بدلًا من مجرد فرض استراتيجيات خارجية بشأن المشاركة.

- **تعميم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS):** يشكل صب التركيز من ناحية الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على التدريبات والمنح أمرًا ضروريًا عند العمل في سياقات انتهاكات حقوق الإنسان، حيث تضم المنظمات المحلية موظفين يكونون أيضًا ضحايا وناجون ولديهم تجربة وثيقة في نفس القضايا التي يعملون عليها.

أسئلة للحث على التأمل

1. كيف يمكننا دعم المنظمات المحلية لتجربة واختبار الأساليب المختلفة للمشاركة بأمان مع المجتمعات بشأن قضايا العدالة الانتقالية؟
2. كيف يمكننا إعطاء الأولوية للمنهجيات التشاركية الأصلية والخاصة بالسياق بشكل أفضل مع توسيع معرفتنا التنظيمية الخاصة بهذه الأساليب؟
3. ما أنظمة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي الحالية المعمول بها أثناء التدريبات (بما في ذلك مسارات الإحالة ودعم عمليات استخلاص المعلومات)، وما موضع تحسيننا لهذه الأنظمة لدعم المنظمات المحلية وموظفيها بشكل كلي؟

التوصية 4:

الاستقصاء بشأن ديناميات القوى والعلاقات

- **تحديد وفهم كيفية عمل القوى:** لا توجد مساحة مجردة من ديناميكيات القوى. بدلًا من إنكار هذه الشروط، من الضروري الوعي بكيفية عمل القوى بين الجهات المعنية على جميع المستويات. يتطلب هذا فهم القوى التي تمتلكها منظمتك كجهة تقدم التدريبات والمنح الصغيرة للمنظمات الأخرى، بالإضافة إلى ديناميكيات القوى بين منظمات المجتمع المدني المحلية والمجتمعات التي تهدف إلى تقديم الخدمات إليها.

- **إنشاء استراتيجيات تمويل تعاونية:** غالبًا ما تواجه منظمات المجتمع المدني المحلية ندرة في التمويل ويُطلب منها التنافس مع بعضها بعضًا للحصول على الاعتراف من الجهات المانحة. ونتيجة لشروط التمويل هذه، تم ترسيخ أوجه عدم المساواة بين المنظمات. يجب أن تعمل استراتيجيات التمويل بدلًا من ذلك على تمكين وتعزيز المزيد من التعاون والدعم بين العديد من منظمات المجتمع المدني التي تقدم وجهات نظر ومناهج مختلفة فيما يخص جهود العدالة الانتقالية.

- **توجيه النهج كعملية مزاملة:** كجزء من المسؤولية المحلية، فإن الاعتراف بقدرات منظمات المجتمع المدني هو الخطوة الأولى لإنشاء علاقات عادلة قائمة على التعلم المتبادل والمزاملة. فمن الناحية العملية يتطلب هذا تأطير منظمات المجتمع المدني المحلية كزملاء يمكنهم معًا الدفع برسالة أوسع تجاه عمليات العدالة الانتقالية. ومن جانب المنظمة التي تقدم التدريب والمنح، يكون الإرشاد المستجيب ضروريًا، كما هو الحال مع الاعتراف الصريح بالمعرفة والمهارات المتأصلة التي تمتلكها المنظمات المحلية.

المشاركون في ورشة عمل أقامتها GIJTR في كولومبيا حيث يتعرف المشاركون الشباب على عملية إخبار الحقيقة - استذكار المفقودين و المختفين.

أسئلة للحث على التأمل

1. كيف يمكننا العمل على استقرار اللغة والعمليات التي تخلق تسلسلات هرمية صريحة وضمنية في شراكاتنا مع منظمات المجتمع المدني المحلية؟
2. هل توجد علاقات عمل بين منظمات المجتمع المدني المحلية يمكنها الاستفادة من اتفاقيات التمويل التعاوني وتسخير المشاركة البناءة بين منظمات المجتمع المدني المحلية للتمويل المستقبلي؟
3. كيف تعطي مناهجنا الحالية للمنح وورش العمل الأولوية لمعارف ومهارات الجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني المحلية مع ضمان التعلم من تجاربها؟

توصيات للمنظمات التي تتلقى منحًا صغيرة

التوصية 1:

تصميم مشاريع تركز على المجتمع

- **إجراء مشاورات مجتمعية شاملة:** كما هو الحال مع أي مشروع، فإن المشاورات المجتمعية هي الأساس لفهم تجارب المجتمع ومجالات النزاع والخلاف وموروثات انتهاكات حقوق الإنسان. من خلال فهم الديناميات الاجتماعية والبيانات الديموغرافية للمجتمع، نكون أكثر قدرة على إرساء الاهتمام والدعم لمزيد من المشاركة. في الحالات التي تكون فيها المنظمة قد طورت علاقات مع المجتمع على مدى فترة من الزمن، تظل المشاورات ضرورية لتجنب الافتراضات بشأن الدعم والاهتمام. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن أنشطة المشروع قد تشمل أقسامًا محددة من المجتمع، يكون من المهم ضمان التفاهم على مستوى المجموعات لتجنب وصمة العار أو تصور تفضيل مجموعة واحدة.
- **استخدم نهج للاستعلام التقديري:** عند تصميم نهج يركز على المجتمع، من الضروري البدء بالعادات الثقافية القائمة والعلاقات الاجتماعية والمساحات المادية المتاحة. يُطلق على هذا النهج اسم الاستعلام التقديري، والذي نبدأ فيه بواسطة "ما لدينا" والناجح بالفعل داخل المجتمع لزيادة جهود العدالة الانتقالية قبل التفكير في "ما نحتاجه" أو ما نفتقر إليه. ومن خلال الاعتراف بالقدرات المحلية ونقاط القوة الكامنة في المجتمع، نكون قادرين على تصميم مشاريع تعتمد على القدرات الحالية التي ستدعم وتوسع جهود العدالة الانتقالية.

- **الاستدامة والتأثيرات طويلة المدى:** علاوة على الدعم المجتمعي الفوري الذي تم التعبير عنه خلال المشاورات، تتطلب الاستدامة والتأثير طويل المدى أن ترى المجتمعات بنفسها الكيفية التي يكون بها التدخل ذا قيمة لها ويرتبط بقضاياها السابقة والمعاصرة. إدراك أن الدعم الفني والمالي للمنح الصغيرة لا يمكن أن يصل إلا إلى مستوى الإبداع والقدرات الملحوظة في مجتمعاتنا، حيث يكون من المهم أن تشارك المجتمعات على جميع مستويات المشروع بهدف بناء القدرات لزيادة الوعي والدعوة والحوار.

أسئلة للحث على التأمل

1. كيف يمكننا تحسين الطبيعة الشاملة لمشاوراتنا المجتمعية لضمان مشاركة المعلومات والدعم المجتمعي الأوسع للمجموعات التي نجعلها تشارك بشكل مباشر؟
2. ما العادات الثقافية والعلاقات الاجتماعية والمساحات المادية القائمة التي يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في أهداف المشروع؟
3. كيف نضمن الاستدامة ضمن مشاريع المنح الصغيرة، للتأكد من استمرار مشاركة المجتمعات وإدراكها لقضايا العدالة الانتقالية؟

التوصية 2:

التعاون المتبادل والتواصل مع الجهات الفاعلة الزميلة في منظمات المجتمع المدني

- **إجراء تقييم سريع لمنظمات المجتمع المدني:** قبل بدء أي مشروع، قم بتيسير عقد بعض الاجتماعات التشاورية مع منظمات المجتمع المدني لزيادة الوعي بالمشروع وتحديد فرص التعاون المحتمل. يمكن أن تفحص التقييمات المهارات والمعرفة التي تمتلكها المنظمات الأخرى ومواضع وجود مجالات تداخل واختلاف بين المنظمات. ولا يضمن هذا فهمًا أفضل لبيئة التشغيل الأوسع فحسب، بل يضمن أيضًا إمكانية تجنب العمل المنعزل وتجنب ازدواجية الأنشطة. ستكون الخطوة العملية في التدرب مع منظمات المجتمع المدني الزميلة هي مطالبة الميسرين بإتاحة الوقت لإجراء تقييم سريع بين الدورات التدريبية.

- **إقامة علاقات تعاونية:** من خلال التركيز على إقامة علاقات تعاونية مع منظمات المجتمع المدني الزميلة، سوف تخلق فرصًا للتعلم من الزملاء والدعم في مجالات خارج مجموعة مهارات ورسالة منظمتك. وتتمثل الخطوة العملية في مطالبة زملائك من منظمات المجتمع المدني بتقديم ملاحظاتهم على مشروع المنحة الصغيرة الخاص بك والتحديات التي يواجهونها في التنفيذ. يعد هذا النوع من الملاحظات الخارجية أمرًا أساسيًا لنمو أي مشروع ويمكن أن يغذي الشعور بالزمالة والمساءلة الصحية بدلًا من المنافسة والنقد.

- **راقب مجالات التكامل واعمل عليها:** ابقَ على اطلاع بالعمل الجاري للمنظمات الجديدة والحالية وفكر في الطرق التي يمكن أن تساهم بها منظمات المجتمع المدني الزميلة في الرسالة والرؤية الأوسع لمنظمتك. تعرف على قدرات منظمات المجتمع المدني وتصور كيف يمكن لعمل منظماتك أن يكمل بعضها بعضًامع التركيز على جهود العدالة الانتقالية الأوسع. يؤدي إدراك أن مبادرات العدالة الانتقالية تتطلب مجالات متعددة من المهارات والمعرفة إلى تنمية علاقات عمل فعالة يمكن أن تضع الأساس للتعاون المستقبلي عبر مستويات متعددة.

أسئلة للحث على التأمل

1. ما المعلومات التي نرغب في جمعها من التقييم السريع لمنظمات المجتمع المدني، وكيف يمكننا استخدام هذه المعلومات؟
2. ما مشاريعنا الحالية والمستقبلية أو مجالات تركيزنا التي قد نرحب من أجلها بالتعاون مع المنظمات الأخرى؟
3. كيف نعمل على إقامة علاقات مع منظمات المجتمع المدني الزميلة والحفاظ عليها، وكيف يمكننا تحسين هذه الجهود؟

التوصية 3:

تطوير مشاريع مستهدفة والقابلة للتكيف

- **وضع أهداف ونواتج واقعية:** قد يكون تطوير مشاريع متعددة الجوانب ذات نواتج كثيرة أمرًا مغريًا، ولكن غالبًا ما يتسم هذا بالطموح الأكثر من اللازم ضمن معايير المنحة الصغيرة. ضع في اعتبارك قدرة زملائك ومتطلبات العمليات الأخرى وتكاليف المشروع ذات الصلة، وقارنها بالإطار الزمني والمبلغ النقدي للمنحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي ظهور الأحداث غير المخطط لها أو التحديات غير المتوقعة إلى حدوث تأخير في أي مشروع. من خلال تصميم مشروع وتخطيطه وفقًا لعدد قليل من النواتج المستهدفة، من المرجح أن يكتمل المشروع، مع إمكانية التوسع إذا كان هناك أموال ووقت متبقي قبل إنهاء منحة.

- **تعامل مع المنح الصغيرة كبرامج تجريبية للمشروع:** من خلال تأطير المنح الصغيرة كفرصة لتجربة وتطبيق المهارات من التدريبات وورش العمل، هناك مساحة أكبر للإبداع والابتكار. قم بتطوير المشاريع التي تتضمن منهجيات أو مجالات لن تتمكن منظمتك بخلافها من الحصول على دعم مالي وفني، بما في ذلك المناصرة والتوعية وبناء القدرات. إن الخبرات والأفكار التي يتم الحصول عليها أثناء التصميم والتخطيط والتنفيذ ستفيد العمل الجاري وتساعد في تحسين نوع المشاريع التي يمكن لمنظمتك متابعتها في المستقبل.

- **إشراك المجتمعات في المناطق النائية:** قد توفر المنح الصغيرة أيضًا فرصة لتوسيع نطاق الوصول إلى فئات السكان الذين لم تُضمن سابقًا في عمليات العدالة الانتقالية والمواضيع ذات الصلة. نظرًا لأن جهود العدالة الانتقالية غالبًا ما تنحرف نحو المناطق الحضرية أو العاصمة السياسية لأحد البلاد، يمكن استبعاد مجموعات كبيرة وأن يكون لديها القليل من المعلومات حول التعويضات وقول الحقيقة والمساءلة. يمكن أن يحدث الاستبعاد أيضًا بشكل منهجي، مع بعض مجموعات الضحايا والناجين أو عندما لا تشارك المجتمعات في العمليات الرسمية. لذلك يمكن استخدام المنح الصغيرة لتسهيل الوصول وزيادة الوعي فيما يخص المجتمعات المهمشة أو المجتمعات النائية جغرافيًا.

-

أسئلة للحث على التأمل

1. ما العوامل التي يجب أن نضعها في الاعتبار عند تصميم وتخطيط مشروع منحة صغير، وما النواتج المستهدفة التي تتوافق مع هذه العوامل؟
2. ما القضايا والمنهجيات التي نتطلع إلى تناولها في عملنا وربما التوسع في مشروع تجريبي؟
3. ما هي المجتمعات ومجموعات الضحايا والناجين أو المناطق الجغرافية التي نشعر بشغف للوصول إليها والمشاركة فيها؟

التأملات النهائية

انطلاقًا من الاعتقاد بأن نجاح واستدامة أي عملية عدالة انتقالية يتناسبان بشكل مباشر مع الجهات الفاعلة المحلية التي تمتلك فرصًا للمشاركة الفعالة والمشاركة المستمرة في التدخلات الرسمية والشعبية، فقد أعطت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة الأولوية للشراكات مع منظمات المجتمع المدني المحلية الملتزمة بقضايا الضحايا والناجين. صممت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة البرامج التي تعمل على مواءمة معرفة وقدرات منظمات المجتمع المدني المحلية بهدف الاستجابة لندرة الدعم للعمليات التي يقودها المجتمع في مجال العدالة الانتقالية. وبالنظر إلى حدود جهود العدالة الانتقالية السابقة، هناك تحول ضروري نحو دعم المنظمات الناشئة والقائمة على مستوى المجتمع.

لقد توصلت برامج المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة باستمرار أن الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية تظل محورية لضمان استمرار جهود الحقيقة والعدالة والمصالحة خارج الدولة والآليات متعددة الأطراف. في حين أن العمليات المهمة والرسمية التي تقرها الدولة لها ولايات وأطر زمنية محددة، على الرغم من الحاجة إلى تناول الصدمات متعددة الأجيال ومجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان. من خلال إدراك أن احتياجات الناجين والضحايا لا يمكن حصرها في جلسة استماع واحدة أو دفعة نقدية لمرة واحدة، فإن منظمات المجتمع المدني المحلية هي الأفضل للدفاع عن المجتمعات المهمشة وزيادة الوعي بشأن محنة الناجين والضحايا.

سعت مجموعة الأدوات هذه إلى تسليط الضوء على العديد من الأساليب والقضايا في صميم الجهود المبذولة محليًا لتحقيق السلام والعدالة وإعلاء أصوات الضحايا

والناجين. من خلال دراسات الحالة الخمس، نحن قادرون على اكتساب رؤى حول كل من الابتكار والإبداع للمنظمات الشعبية المحلية بالإضافة إلى أنواع الدعم التي يجب تقديمها لضمان قدرتها على تحقيق أهدافها. بينما لا يمكن التقليل من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني المحلية، ينبغي التأكيد على المرونة والالتزام والبصيرة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني الشعبية.

في بعض الحالات، تؤدي المنح الصغيرة إلى تنفيذ المشاريع في جهود العدالة الانتقالية الرسمية، كما هو الحال في محادثات عطايا لمنظمة النساء في التحرير والقيادة في غامبيا وإعادة تنشيط المتحف من قِبل أفراد المجتمع في غواميز فالي في كولومبيا. وفي حالات أخرى، توفر المنح الصغيرة فرصة لتنفيذ المشاريع التي تسلط الضوء على القضايا التي يجب تناولها في عملية العدالة الانتقالية حديثة العهد، والتي أبرزها تركيز أرميل على منع الفظائع في أغبوفيل وعمل زمان مع منظمته (منظمة علوم الطب الشرعي الأفغانية) للفت الانتباه إلى مواقع المقابر الجماعية في أفغانستان. ومع ذلك، يمكن أيضًا استخدام المنح الصغيرة لحشد عائلات الضحايا والناجين الذين ليس لديهم ضمانات فورية للعدالة لكنهم يحتاجون إلى الدعم للدفاع عن المساءلة، كما في حالة رابطة عائلات قيصر.

وهذه ليست سوى خمس حالات على مستوى المواقع الجغرافية والسياقات السياسية التي تؤكد الدعم الفني والمالي الضروري لضمان قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية على مواصلة إشراك وخدمة أولئك الأكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان والتهميش المستمر. مع التركيز على تدخلات العدالة الانتقالية المستدامة، تتطلب أنواع الدعم المالي والفني المقدم لمنظمات المجتمع المدني المحلية مزيدًا من المناقشة والخطوات العملية نحو إعادة التفكير في نماذج التمويل. يجب أن يكون دعم التمويل للمبادرات المحلية تركيزًا مقصودًا ونتائج ملموسة لأي منظمة دولية أو وطنية لديها اتفاقيات تمويل متكررة وعلاقات راسخة مع الجهات المانحة.

إن التردد في تقديم دعم قوي للمنظمات الشعبية واضح وضمني في سياسات وعمليات الجهات المانحة والمنظمات الدولية المعترف بها رسميًا. ويتطلب هذا الاستقصاء من جميع الجهات الفاعلة إذا كان الهدف الأوسع لجهود العدالة الانتقالية هو تحقيق تأثير طويل الأجل ومستدام على مستوى المجتمع. فلا يمكن تحقيق الهدف دون وجود منظمات المجتمع المدني المحلية في طليعة ومحور دعم الجهات المانحة، وذلك باعتباره هدف نبيل ولكن ضروري. تقدم المنح الصغيرة نموذجًا لأي منظمة لتبدأ في إعادة التفكير في استدامة أهدافها وتدفقات دعم وتمويل الجهات المانحة.

في حين أن المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة ليست جهة مقدمة للمنح، لا أنها تدرك تمامًا الحاجة المستمرة إلى اللامركزية وإعادة تشكيل التمويل لمنظمات المجتمع المدني الشعبية العاملة في سياقات النزاع المطول والحكم الاستبدادي

والانتقال السياسي. لا يمثل تقديم المنح الصغيرة سوى وسيلة واحدة للتحول من نماذج التمويل التقليدية إلى الدعم المالي الذي يعطي الأولوية لقدرة المنظمات ونموها على أرض الواقع ويكون الأكثر ارتباطًا بالمجتمعات التي تقدم الخدمات إليها.

وحيث يمكن توجيه بعض المنظمات من خلال التحديات الحقيقية والمتصورة لدعم منظمات المجتمع المدني المحلية، تكون المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة محفزة لتجاوز النموذج التقليدي للدورات التدريبية المقدمة لمرة واحدة أو الاجتماعات التشاورية مع المسؤولين الحكوميين العامين وإقامة شراكات حقيقية مع منظمات المجتمع المدني داخل البلاد بدلًا من ذلك. بناءً على علاقات العمل التي تم تطويرها مع الشركاء المحليين في كل مشروع رائد لكل بلد وعملية تقديم منح صغيرة لمنظمات المجتمع المدني، تلتزم المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بالمساهمة في قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية على الوصول بشكل مستقل إلى التمويل ومواصلة مبادرات العدالة الانتقالية في مجتمعاتها بشكل مستدام.

المراجع

1 آرثر ب. وياكينثو ك. 2015. Funding Transitional Justice: A Guide for Supporting Civil Society Engagement (تمويل العدالة الانتقالية: دليل لدعم مشاركة المجتمع المدني). Public Action Research، ص. 6.

2 آرثر ب. وياكينثو ك. 2015. Funding Transitional Justice: A Guide for Supporting Civil Society Engagement (تمويل العدالة الانتقالية: دليل لدعم مشاركة المجتمع المدني). Public Action Research، ص. 11.

3 المرجع نفسه، ص. 4-3.

4 المرجع نفسه، ص. 11.

5 جوركيناك، إي سي، ووداينون، بي، وبافنهولز، تي، 2008. Evaluation in conflict resolution and peacebuilding (التقييم في حل النزاعات وبناء السلام). Handbook of Conflict Analysis and Resolution، ص.287.

6 للحصول على معلومات إضافية، راجع الموقع الإلكتروني لبعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة في كولومبيا: https://colombia.unmissions.org/en.

7. بينر، إل.2007. آثار "زيادة عدد الشباب" على النزاعات الأهلية. مجلس العلاقات الخارجية. عنوان URL: https://www.cfr.org/backgrounder/effects-youth-bulge-civil-conflicts (تم الوصول إليه في: 9 سبتمبر 2020).

8 سيمبسون، جي. 2018. السلام المفقود: دراسة تقدم مستقلة حول الشباب والسلام والأمن. صندوق الأمم المتحدة للسكان.

9 قام منشق عسكري يُدعى قيصر في أغسطس 2013 بتهريب 53275 صورة خارج سوريا. تلقت هيومن رايتس ووتش المجموعة الكاملة من الصور من الحركة الوطنية السورية، وهي جماعة سياسية سورية مناهضة للحكومة تلقت الصور من قيصر. للحصول على مزيد من المعلومات: هيومن رايتس ووتش. 16 ديسمبر 2015. إذا كان بإمكان الموتى التحدث عن حالات القتل الجماعي والتعذيب في المعتقلات السورية. عنوان.

URL: https://www.hrw.org/report/2015/12/16/if-dead-could-speak/mass-deaths-and-torture-syrias-detention-facilities
(تم الوصول إليه في 1 مارس 2021).

10 آرثر ب. وياكينثو ك. 2015. Funding Transitional Justice: A Guide for Supporting Civil Society Engagement (تمويل العدالة الانتقالية: دليل لدعم مشاركة المجتمع المدني). Public Action Research، ص. 2.

International Coalition of
SITES *of* CONSCIENCE

www.sitesofconscience.org

Facebook.com/SitesofConscience
@SitesConscience
SitesofConscience

GIJTR
Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation

www.gijtr.org

@GIJTR
@GIJTR